

عبارة الخص بها هذا الرأي أروع من مقولته
السيد المسيح عليه السلام (ليس بالخير وحده
يحيا الانسان) والآية القرآنية الكريمة ، التي
تحذر من رفاهية لا تحكها التقوى وبخالة الله .
وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها
ففسدوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا .

صدق الله العظيم
شكرا دولة الرئيس

أمين مام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد السوزي

دولة رئيس المجلس

سنتكل باقي الكلمات في الجلسة القادمة

{ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
دولة رئيس المجلس

الجلسة يوم الاثنين القادم وارفح الجلسة
(وانتهت الجلسة)



مجلس الوزراء

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثالثة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ١٣ شعبان ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٧ تموز ١٩٧٨ م

(المجلد ١)

(العدد ١٣)

جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٣
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٣
- أ - كتاب اجازة مقدم من سعادة السيد بركات الزهير . ٣
- ب - « جودت السبول . ٤
- ج - « امين شقير . ٤
- د - « معلرة . ٤
- هـ - « معالي السيد كمال الجاني . ٤
- و - « سعادة الدكتور عيسى القسوس . ٥
- ز - « السيد محمد علي بدير . ٥

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين مام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط السيدان نضير عطيات ونصري الشمايلة .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا المجلد وتدقيقه في المطبعة : منظم الضبط السيد نصري الشمايلة ومأمور المجلة السيد غسان النجداوي .

هكذا من الأشغال

- ح - السيده انعام المفتي
ط - معلرة
ي - اجازة
ك - معالي السيد جعفر الشامي

٣ - الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة الحكومة الداخلية .

- ١ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد سلطان العدوان .
٢ - كلمة عضو المجلس سعادة الدكتور جمال الشاعر .
٣ - كلمة عضو المجلس الدكتور زهير ملحق .
٤ - كلمة عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني .
٥ - كلمة عضو المجلس معالي السيد محمد القرحان العبيدات .
٦ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد خالد الفياض .
٧ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد نعيم التل .
٨ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد عبد الله اخوارشيد .
٩ - كلمة عضو المجلس السيده انعام المفتي .
١٠ - كلمة عضو المجلس معالي السيد عبد الله الريملاوي .
١١ - كلمة عضو المجلس معالي الدكتور اسحق القرحان .
١٢ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد حماده القواز .
١٣ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد نايف السعد .
١٤ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد ملوح الصرايره .
١٥ - كلمة عضو المجلس سعادة السيد وليد عصفور .

٤ - تعيين مواعيد وموضوع الجلسة القادمة (عيئت في ١٩٧٩/٧/٢٤)

٥ - الوقائع

كلمة عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني

بسبب غياب معالي العضو فقد ادرجت كلمته بوقائع العدد بآخر الجلسة .

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٧/٧/١٩٧٨ برئاسة دولة السيد احمد الوزني رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان يعرن وتغيب من الاعضاء باجازة السادة :-
بركات الزهير . جودت السبول . امين شقير .
كمال الدجاني . عيسى القسوس . محمد علي بلدير .
انعام المفتي . سليمان ارتيمه . جعفر الشامي .
وتغيب من الاعضاء معتزلاً السادة :- طاهر حكمت
ومعالي السيد مروان الحمود .

وحضر من الحكومة :-

دولة السيد مضر بدران

رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون

رئاسة الوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عودة

وزير الاعلام .

معالي السيد غالب بركات

معالي السيد احمد الطراونه

معالي المهندس صلاح جمعة

معالي السيد عصام العجلوني

معالي السيد كامل الشريف

وزير الارقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
معالي السيد عبد الرووف الروابدة
وزير المواصلات والصحة بالوكالة .
سيادة الشريف فواز شرف
وزير الثقافة والشباب .
معالي الدكتور نجم الدين الدجاني
وزير الصناعة والتجارة .

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال العامة
معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

النصاب القانوني

أعلن افتتاح الجلسة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
(اعفي الامين العام من تلاوته ووفق عليه)

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

-١-

السيد الامين العام

طلب اجازته مقدم من سعادة السيد بركات

الزهير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس الوطني الاكرم

تحية طيبة

ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي ثلاث

اسباع اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١١ لاضطراري الى

السفر الى تركيا متمنياً لكم وللمجلس الكريم

التوفيق .

واقبلو الاحترام

العضو

بركات الزهير

١٩٧٨/٧/١٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع

موافقون

- ب -

السيد الامين العام

اجازة من عضو المجلس السيد جودت السبول

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاكرم

تحية طيبة :

سأسافر الى خارج البلاد في اجازة بمناسبة

العطلة القضائية ، وسوف يمتد تغيبى لمدة اسبوعين

اعتباراً من صباح يوم الاحد ١٩٧٨/٧/١٦ .

فأرجو المعذرة ، وقبول فائق الاحترام

عضو المجلس

المحامي جودت السبول

١٩٧٨/٧/١٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- ج -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد

أمين شقير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاكرم

تحية طيبة وبعد .

حيث أنني مسافر الى قبرص في اجازة

قصيرة ، فأنتى سأنتخب عن جلسة الاثنين في

١٩٧٨/٧/١٧ .

أرجو الموافقة على معذرتي .

مع فائق الاحترام والشكر .

الصيدلي أمين شقير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- د -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد

السيد طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاكرم .

أرجو قبول اعتذاري عن حضور الجلسات

الثلاث القادمة للمجلس المقرر وذلك بسبب سفري

الى فرنسا مع قبول فائق الاحترام .

المحامي طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- ه -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد

كمال الدجاني

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

المحترم .

بعد التحية .

حيث أنني مضطر للتغيب عن البلاد اربعة

اسباع اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١٧ أرجو ان تتفصوا

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاكرم

بعد التحية .

أرجو اعلامكم أنه لأسباب صحية سأغادر

عمان الى انكترا بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٦ .

أرجو التكرم بالموافقة على تغيبى عن عمان

لمدة أسبوعين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد علي بدير

١٩٧٨/٧/١٢

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- ح -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد

انعام المفتي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الافخم .

تحية وبعد .

أرجو الموافقة على اجازتي من ١٩-٧/٢٧

١٩٧٨ لحضور مؤتمر الهيئة العلمية للدراسات

والبحوث للمرأة العربية في الرباط .

واقبلوا فائق الاحترام .

عضو المجلس

انعام المفتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع

موافقون .

بعرض الامر على المجلس الكريم للموافقة على

تغيبى عن جلسات المجلس خلال هذه المدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

كمال الدجاني

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- و -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس

الدكتور عيسى القسوس .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

المحترم .

تحية وبعد .

أرجو التكرم بمنحي اجازة لمدة ثلاثة اسابيع

وذلك لوجدي خارج البلاد في اعمال خاصة .

ولكم مزيد الشكر سلفاً .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور عيسى القسوس

١٩٧٨/٧/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميع

موافقون

- ز -

السيد الامين العام

كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد

محمد علي بدير

ط -

السيد الامين العام
كتاب معله مقدم من عضو المجلس السيد
مروان الحمود .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقح
أرجو قبول معذرتي عن حضور جلسة يوم
الاثنين الموافق في ٧/١٧ لأسباب طارئة .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
مروان الحمود

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على قبول معذرة العضو؟
الجميع موافقون

ي -

السيد الامين العام
كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد
سليمان ارثيمه

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاقح
ارجو ان اعلم دولتكم بأنني سادخل
المستشفى من ١٩٧٨/٧/٢٢ ولغاية ١٩٧٨/٧/٣٠
ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي لكم
وللمجلس الكريم خالص الاحترام
١٩٧٨/٧/١٧

عضو المجلس الوطني الاستشاري
سليمان ارثيمه

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو؟
الجميع موافقون

ك -

السيد الامين العام
طلب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد
جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الاقح
ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة
شهر من تاريخ ١٩٧٩/٨/١٧ لأسباب مرضية
واقبلوا احترامي

العضو
جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو؟
الجميع موافقون

السيد الامين العام
٣ - الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة

الحكومة الداخلية



دولة رئيس المجلس

استمرار المناقشة لبيان الحكومة أحب أن
أؤكد وأذكر بضرورة الاختصار لكل الاسباب
الوجيهة بما في ذلك الحر

(١)
المخطيب الاول السيد سلطان العدوان .

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين
قبل ان اتحدث عن موضوع الزراعة لا بد لي
كرياضي لا يزال يعمل في هذا الميدان ان اتحدث عن
الرياضة باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور والارتقاء
في اي بلد من بلدان العالم كيف لا وقد لعبت منذ
فجر التاريخ حتى يومنا هذا دوراً بالغ الأهمية حتى
في تقريب جهات النظر السياسية الاجتماعية
والاقتصادية بين الشعوب والدول المختلفة .

اذا كانت الرياضة في بلدنا ليست بمستوى
الذي نريده جميعاً بالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة
الثقافة والشباب فثمة الامكانيات المالية محدودة ولان
الجهود المبذولة ليست بجعم الدعم المالي المطلوب .

وارجو من الحكومة الجليلة ان تولي اهتماماً
اكثر وذلك بزيادة المخصصات لدعم قطاع الشباب
والرياضة ولتتمكن وزارة الشباب من تنفيذ برامجها
ومخططاتها لتوسيع القاعدة الرياضية في كافة أنحاء
المملكة .

ان انشاء الملاعب الرياضية ليس من مسؤولية
وزارة الشباب فحسب وهي التي تتحمل المسؤوليات
الكبيرة ، انها مسؤولية امانة العاصمة وبلديات المملكة
جميعها ، ولقد استغرب القطاع الرياضي عندما
تحول ملعب ام ادنية وهو من اراضي امانة العاصمة
الى فندق كبير .

ان دعم الحكومة للقطاع الرياضي يعني
المساهمة العملية الفعالة في خلق جيل قوي في بنيانه
الجسماني والخلقي والوطني .

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء المحترمين
أود ان اتحدث الان عن موضوع هام جداً
يهم قطاعاً كبيراً من مواطنينا في هذا البلد قطاعاً
يؤمننا جميعاً ان يظل يحجز لنظن بخير .

أود ان اتحدث عن سياسة الاستيراد والتصدير
للخضار والفواكه فنحن نعلم جميعاً ان الزراعة
نمت وتطورات نتيجة لحوافز كثيرة ومتعددة وان
تنمية هذه الحوافز هي السبيل لتفجير طاقات
مزارعنا وتطويرها ، والاردن من اكثر الدول في
المشرق العربي خبرة في انتاج وتسويق الخضروات
والفواكه ، ولقد ازداد انتاج الاردن من الخضار
حتى زاد مجموعه في الضفة الشرقية خلال العام
الماضي عن مجموع انتاج الضفتين قبل عام ١٩٧٣
وتطلب هذا الانتاج المزيد من الجهد والعمل المتواصل
لتصريفه في الاسواق العرة المجاورة .

ولقد تم فتح هذه الاسواق امام المنتجات
الزراعية الاردنية واصبت هذه المنتجات الزراعية
تلاقي اقبالا ممتازاً في تلك الاسواق التي تعتبر العصب
الرئيسي لدعم الاقتصاد الزراعي ودفع عملية
التنمية والتطوير الى الامام .

ليس هناك تنمية بلا طموحات وتصريف
وتسويق المنتجات وخاصة الزائدة عن حاجة استهلاك
الاسواق المحلية تتميز من الاسس اقامة والحوافز
الكبيرة لدعم عملية الانتاج .

ولقد كثر في الآونة الاخيرة التعرض لموضوع
تصدير الخضار والفواكه بحجة حماية المستهلك
وارجو ان اؤكد ان حماية المستهلك لا يمكن ان
تكون على حساب منع التصدير وبالتالي لا يمكن ان
تكون على حساب المزارعين .

ان الزارع الاردني الذي يوقف حياته
ومستقبله على مدخوله من انتاجه الزراعي لا يمكن
تعريضه من وقت وآخر لمخاطر التيف في دخله عن
طريق منع التصدير .

هكذا من الشاغل

ان المزارع الاردني ينمو ويتطور بدافع من حبه لعمله وبلده ويتحمل كل انواع المخاطر الجوية كمخاطر الصقيع وفنك الامراض والحشرات دون اية مساعدة يلقاها من احد ان هذا المزارع هو الذي يساعد نفسه ويدعمها ويتحمل النكسات والخسائر ويعطيها من شقائه وشقاء افراد أسرته . وارجو ان تؤكد في هذا المجال ان مثل هذا المزارع الذي لا يلقى الدعم والمساعدة عندما يتعرض للخطر جدير بان يتمتع بحقه المشروع في جني اى ربح نتيجة تحسن في اسعار محصولاته سواء اكان ذلك في الاسواق الداخلية او الخارجية . واذا كان لا بد من الوقوف امام جني المزارع لارباح مشروعه لمحاصيله فلا بد ان تكون هناك سياسة ثابتة تدعم هذا المزارع في حالة تدهور الاسعار او تعرض المحاصيل للمصاعب والكوارث .

ان منع تصدير المنتجات الزراعية يلحق ضرراً كبيراً وخطيراً بالمزارع الاردني ويؤثر على حياته وعلى ائتمانه وعمله ويسهم في زعزعة الاقتصاد الاردني الذي تشكل الزراعة جزءاً هاماً منه بالإضافة الى ان هذا المنع يسهم في تدمير حياته الاجتماعية وينعكس بصورة مباشرة على مشاعره واحاسيه الوطنية التي تخرص جميعاً على توجيهها ورعايتها بحيث تتفاعل هذه الاحاسيس وتلك المشاعر لتترجم عملاً ونتاجاً وحرصاً .

وان تدهور وتدنّي اسعار المحاصيل الزراعية سيؤدي الى تدهور وتدنّي في مداخيل العاملين في القطاع الزراعي وهذا بدوره يقود بشكل مباشر او غير مباشر الى هجرة المزارعين من القرى الى المدن او من الاردن الى الخارج طلباً ليعمل يوفر لهم حياة مستقرة كريمة . وهذه الظاهرة بدأت تلوح بالافق وبدأت تزعج وللمس القلق الشديد في الايدي العاملة الزراعية .

وفي غرفة المزارعين القنيين حيث اخلت هذه الفئة تهاجر الى المدن او الى الدول المجاورة طلباً للرزق . واكثر من ذلك فان منع التصدير اخذ يؤثر مسيرة الاقتصاد الاردني ويحول دون تمكنا من مواكبة القافلة الزراعية النازعة نحو الاكتفاء والتطوير دليل ذلك ان ثقة بعض الاسواق الخارجية بتعاملها معنا أصبحت مهزوزة وهي اسواق تقليدية لنا مادنا ببعض الدول المجاورة الى ان نحل محلنا وتنافسنا في حيث ثبات التزامها .

ان ظاهرة الغلاء ومعالجتها عن طريق منع التصدير امر مضر وخطير على القطاع الزراعي فليس المزارع هو المسؤول عن الغلاء وليس المزارع هو سبب الغلاء . ولو القينا نظرة سريعة على مستلزمات الانتاج مثل الاسمدة والكيماويات ومياه الري واجور الشحن وأثمان البوابات والايدي العاملة التي تضاعفت الى اكثر من ٣٠٠٪ عما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ لاستطعنا ان نقول من هم المسؤولون وان نظرة سريعة الى الاثمان الحقيقية التي يقبضها المزارع بالمقارنة مع الاثمان التي يدفعها المستهلك تؤكد لنا الحقيقة .

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين :

ان عدم تعميم مجتمعات الاسواق الشعبية في عمان وباقي مدن المملكة سيبقى مسألة التحكم بأسعار القطاعي في ايدي الباعة في الجبال وخاصة في المحلات التي يسمونها بالصيديليات .

لذلك فان اقامة مثل هذه المجمعات للأسواق الشعبية لبيع المنتجات الزراعية واللحوم والمعلبات وتأجيرها بأسعار معقولة سيساهم في تخفيف العبء عن كاهل المستهلك ، وهناك همس كثير يدور في

دولة الرئيس

الكلمة للدكتور جمال الشاعر فليتمفضل .



دولة الرئيس

حضرات الاعضاء المحترمين

انني اضم صوتي الى كل الذين سجلوا للدولة رئيس الوزراء وزملائه اصحاب المعالي وتقديرنا لهم جميعاً . فلقد تقدموا لنا بدراساتهم ومنجزاتهم . واشتركوا معنا بسماع كل ما قيل هنا وهناك . كما استمعنا الى المطالبة بالانجازات والتعبير عن آمال منها ما يمكن تحقيقه ومنها ما سيظل طموحات نسعى اليها ، مشاركين في دفع عجلات التقدم نحوها ومشاركين في تفهم ما يقف امامها من الصعوبات في سبيل تقصير الطريق اليها .

كل هذه القضايا التي تشكل عناوين وتفصيلات السياسة الداخلية ، ستظل مادة للبحث خلال فترة قصيرة ، فنسعى معاً ، وبعون الله وقيادة الحسين ودعم المواطنين الى وضع الاسس التي تشكل دليلاً للعمل نقيس بهومن خلال توضيحه

اكثر من وسط حول موضوع تأجير محلات السوق المركزي في عمان ، اذ وصلت قيمة فروغ المحل الواحد « الى عشرين الف دينار » تصرروا الطرق الكثيرة التي سيسلكها المستأجر لاستيراد هذا المبلغ ؟ ومن اين ؟ اليس المستهلك هو الضحية ؟ اليس المزارع هو المهدف المطلوب ؟ لا يكون انتاجه بعد ذلك رهينة في ايدي هؤلاء التجار والوسطاء .

انني امل ان تنظر الحكومة الموقرة بجديّة اكثر الى القطاع الزراعي لان هذا القطاع هو عصب حياتنا واستقرارنا وصمودنا . وفي هذا المجال لابد من القول ان من الضروري تنشيط حركة تصنيع المنتجات الزراعية ووضع اسس وقواعد ثابتة لانتاجها وتسويقها ومنع استيراد المواد المماثلة لها لان مثل هذه المنشآت التصنيعية والتمويلية تسهم في الاستفادة من الانتاج كله دون ان يكون هناك فائض ودون ان يكون هناك مجال للاتلاف .

واذا كان هناك اصرار على توفير المنتجات الزراعية في الاسواق المحلية بأسعار رخيصة فارجو ان لا تكون على حساب المزارع وعلى حساب مسيرتنا الزراعية التي يجب علينا جميعاً ان نعمل على دعمها وتطويرها وتحديثها ليستطيع مزارعنا مواكبة القافلة المتحضرة رانا على ثقة بأن حكومتنا تحرص على مزارعنا حرصها على ركن هام من اركان اردننا العزيز وصرح شامخ من صروحه .

« احرقوا فان الحرت مبارك ان قامت الساعة وفي يد احد منكم فسيلة فان استطاع ان لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها »

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من أشعل

وتطويره خطواتنا ، وثبتت اقدامنا على طريق تثبيت الجيد وتحسين الاقل جوده .

ولا حاجة بنا للتأكد مره اخرى على ان هذه الحكومة التي تطلعت منذ اول يوم لها في تحمل المسؤولية إيجاد صيغة للشاركة ، تبرهن في كل يوم على اصالة إيمانها بها ذلك الايمان الذي سيظل جسرا قويا بينها وبين هذا المجلس وبالتالي بينها وبين المواطن . وهي بذلك ترسخ خطوة اساسية ومباركة على طريق العلاقات الدستورية التي قامت بين الحكم والمواطن ، منذ قيام هذا البلد فكان في فترات الاعتماد عن تلك العلاقات قلق للحكم ومتانة للمواطن .

لقد اشار دولة رئيس الوزراء في بيانها الى تقييم العمل والذات فنجد الحكومة في قيام المجلس الوطني الاستشاري فرصة اخرى تسنح لهذا التقييم من خلال تطلعات المواطن الذي يعبر عنها اعضاء المجلس . ومن خلال وضع الصيغ المحددة لتطوير برامج الحكومة على اساس تلك التطلعات ومن خلال المشورة وابداء الرأي بالمؤهلين كأشخاص وأجهزة لتحمل مسؤولياتها .

لذلك فأني اكرر ما طالبت به ، بأن يختار المجلس عددا من اعضائه بالاضافة الى رؤساء اللجان ، في هيئة موسعة من اجل دراسة ومتابعة القضايا التي اثرت من قبل الحكومة واطرافها المجلس ، دراسة منظمة وعميقة ، تقود الى وضع المعادلات الجديدة التي تصلح لان تكون دليلا للعمل والحوار المشتركين الدافعين .

دولة الرئيس

ان اية حكومة لا بد وان تعمل من خلال الحقائق والخيارات التي تطرح امامها ولكن اذا

كان لها قناعة وهدف ، فإن الخيار لا يكون دائما سهلا . فصحيح اننا نواجه عدوا طامعا وان وان مواردنا قليلة ، ولكن قناعات هذا البلد بحكم تاريخه ومبادئ قيادته وبحكم طبيعة تكوينه وطبيعة مسؤولياته ، كانت ولا تزال قناعات تقوده الى الخيار الصعب وتحمل في سبيل ذلك الخيار ما تتحمله من مواجهات ومجابهات .

ومن هنا فإن المواطن ، مادة العمل ولبنه البناء ، سيظل الركيزة التي نسعى في سبيلها ، فنستهدف من اجل المواطن ان يكون الاردن خطا من خطوط الدفاع الاولى عن الامة العربية وبلد التنمية الاقتصادية وتنمية القدرات الذهنية واليدوية وهو المواطن الذي يتمتع بحريته الكاملة ليشترك في قول الكلمة البناء ولا تغلق امامه سبل العيش الكريم او تغلق في وجهه ابواب بلده لرأي يبدية .

وان كان الاردن استطاع بقيادته المتميزة ان يسير على كل هذه القناعات بالدستور وبالمواطن وبالبلد ، فنجد انفسنا نسير في الطليعة من حيث ما يطمح اليه الشعب من الامن على نفسه وعلى ماله ، ومن تسخير كل طاقة بشرية او مادية يمكنه من اجل ان يظل واقفا يتصدى للصعوبات ويتغلب عليها . ان كان الاردن استطاع ذلك فإنه يجدر بنا ان نتوقف قليلا عند كل ما قيل حول المجالات التي يستطيع المواطن فيها ، ان يمارس مسؤولياته في اقامة البناء القوي المتماسك .

لقد تحدثت فريق من الاخوة المحترمين عن الحريات العامة . وان كنت اتفق مع الخطوط الرئيسية لكل ما قيل ، فأرجو ان اطرح امامكم ما في ذهني من تصور لهذا الجانب من حياتنا ، لاسيما

ونحن نسعى الى إيجاد الصيغ التي تفتح لنا مجال المساهمة في مواجهة المرحلة التاريخية ، واتخاذ المواقف الحاسمة خلال السنوات المقبلة .

فالقضاء في مستواه الرفيع في بلدنا هر رمز من رموز الحضارة ومؤشر لتقدم المجتمع في كل مؤسساته . وبصرف النظر عن اجه اجتهادات حول فلسفة اي حكم او طبيعته فان في استقلال القضاء وتوسيع صلاحياته وفي دقة تنفيذ احكامه دلالة اكدية على صحة اي مجتمع وعلى قدرته وامكانياته كذلك فهو صمام الامن الوحيد في الحفاظ على موازين العلاقات بين مختلف المؤسسات وهو الحماية لحقوق المواطن والسلطة ، شخصية كانت ام سياسية .

وأما بالنسبة للصحافة والعمل السياسي . فلا بد ان ننظر اليهما بأكثر تفحصا وتفهما للوسائل التي من شأنها ان تسير بنا نحو الهدف لا ان نكتفي بالنظرة المجردة والتي قد تحمل في طياتها تجردها خطورة الانتكاس . فتحسن لا يمكن ان نسقط من حسابنا اهمية الحفاظ على متطلبات وضرورات خلق المناخ الملائم لتطوير الحياة السياسية في اتجاهها الصحيح اتجاه الحياة الدستورية الكاملة . كما لا يمكن ان نتجاهل الظروف التي مرت على هذا البلد ، فساهمت بالكثير من الانقسامات وعلى الكثير من القضايا وتعرضت الى امن البلد وامن المواطن وبعثرت الجهود وحطمت الجسور .

لقد قسا بعض الاخوة على الصحافق ، وتأمل ان لم يكونوا يقصدون ما فهمناه ولكن كلمة الصحافة نفسها كانت واضحة من حيث تعريف ماهيتها وتحديد دورها . ففني في جالب منها مؤسسات مالية لها عليها حقوق ومشتريات المؤسسات المالية ،

وكن الذين يقومون عليها اصحاب مهمة لهم كبرياء اصحاب المهن ولهم قواعدهم الاخلاقية والوطنية وهي باعالي تتميز عن بقية المهن والمؤسسات بل على البلد ككل .

من هنا فأني أؤيد الاستاذين جمعة حماد وعمود الشريف كل التأييد في ضرورة تشكيل لجنة خاصة ، او في ان يعهد للجنة الدراسة والمتابعة الموسعة التي اقترحت تشكيلها كي تتدارس قانون المطبوعات وتضع التوصيات اللازمة والتي تعكس حقيقة المرحلة الوطنية التي نجتاز في تعديل ما يمكن تعديله من ذلك القانون وكذلك كي تتمكن الصحافة التي نعتمد عليها جميعا وبما وصلت اليه من مستوى لان تكون المرآة الاكثر صفاء وواضح صورة . كما انه لا بد ان نقرر بأن الصحافة التي حقا من حصول الحريات العامة تظل تحافظ على ذلك الميزان الدقيق بين التزاماتها وحقوقها المالية وبين ان تتجاوز حدود تلك الالتزامات فتكون منابر للرأي الذي يطرح من خارج كوادرها .

وكذلك فان العمل السياسي يجب ان ينطلق من ادراك حقائق المرحلة التي يعيشها الاردن وتعيشها الامة العربية . فلقد مر على الساحة الوطنية والقومية تجارب عاشها وعاناها العديد من الاخوة هنا ، والذين منهم مارسوا ويمارسون مواقع المسؤولية في مختلف مستوياتها . تجارب كانت من العمق والكثافة ما يجعلها قادرة على استيعاب تلك الحقائق .

ان معاداة الحكومة في عدم مؤاخذه انسان بما يعتقد لنفسه او يشترك فيه مع غيره ما لم ينقل هذا الاعتقاد للناس بالاساليب غير المشروعة او يحاول تجميعهم او تنظيمهم لتحقيق امر يهدد امن الدولة وسلامتها هذه المعادلة هي الصيغة الاقرب ما يكون

الى الجديدة في تفهم اهمية الاعتقاد السياسي واهمية ممارسته في مرحلتنا هذه .

على ان تتطور هذه الصيغة التي نتائجها المنطقية من حيث توجه الاعتقاد والعمل السياسي الى الدولة والى المواطن في قناعات وبرنامج يتحمل اصحابها مسئولية الالتزام بها في اي موقع من مواقع الحياة العامة .

وانني ارى في تطبيق وتطوير هذه المعادلات ووضع الاسس اللازمة لحريتها وزخنها . طريقاً بنا جميعاً الى وضو القواعد الضرورية للسير بالبلاد نحو الظروف الملائمة للحياة البرلمانية التي تقوم على متانة العلاقات الاجتماعية وعلى موضوعيتها وسلامتها .

دولة الرئيس

حضرات السيدات والسادة

ان ما واجهته هذه الحكومة . وما انجزته او تنجزه من مكافحة الغلاء الى وضع الحلول الاقتصادية والاجتماعية من مؤسسات الاستهلاك ومشاريع الضمان والتأمينات وغيرها من مختلف مرافق الحياة ، ان هو الا امتداد لما سبقها من مواجهات وانجازات في ايجابياتها وسلبياتها وهو يشكل تحدياً دائماً لأي فريق مسئول في حاضر هذا البلد وفي مستقبله ومن هنا فان قيام المؤسسات المؤسسات والاجهزة المستقرة يكون عاملاً هاماً يعتمد بالمنجزات عن الاجتهادات الفردية او المحدودة او المستعجلة . فيكون دور أية حكومة هو استكمال ما سبقها وتمهيد لما يأتي بعدها ، وبتاح لكل حكومة انذاك ان تطور وتحسن وتنسيق وان تشهد لبنه اخرى على طريق الاكثر اكمالاً ونحن ندرك ان النظرة التي تمكن وراء السياسية الاقتصادية في الاردن هي مزيج من

الاقتصاد الحر ، والاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة أو تؤثر فيه الا انه من الواضح ان هناك ثغرات لا يزال يستطيع ان يفقد منها اصحاب الجشع في كل القطاعات الاقتصادية وقد يكون في بعض الدوائر حقول خصبة لاجراء الدراسات العميقة ووضع الحلول للشجاعة وغير الروتينية للوصول الى اوضاع اكثر صحة .

كذلك فانه عندما يكون التوجه نحو التنمية وعندما تكون الخدمات في سبيل التنمية فان اي تخطيط على هذا الاساس يجب ان يقلل من اهمية العوامل التي تعتمد توزيعها غير متوازن في تلك الخدمات . سواء كانت ادارية ام اجتماعية ونحن نشجع ونقدم جهود الحكومة والمؤسسات التي الاجهزة الادارية وزيادة فعاليتها التي تعمل على التي تعمل على اعادة النظر بالتوريد ، وعلى تحديث الاجهزة الادارية وزيادة فعاليتها وقد يكون وادي الاردن من الاثمنة البارزة والتي تركز الدولة جهودها عليه منذ سنوات عديدة املين ان تفصل الى نتائجها المرجوه .

واخيراً فان موضوع الخدمات الصحية والذي اعطاه زملائي من الاطباء العناية الاكثر فائني اكتفي بالقول بأن الهدف بالقول من التخطيط الصحي هو وضع جميع الامكانيات المتوفرة في خدمة اوسع قاعدة من المواطنين ، وعلى اعلا المستويات الممكنة مع الحفاظ على رموز التقدم العلمي دلائل للظموحات الحضارية . وهكذا فليتنا ان نبذل الجهود لاقامة الاجهزة المشتركة الدائمة والفعالة بين مختلف القطاعات ، ذا انه لا بد من اشتراك الجامعة الاردنية من خلال كلية الطب في هذا الجهد وذلك من اجل اعادة

ومن اجل تحرير كل جزء سلب من الوطن العربي ومن اجل المثل التي تطلع اليها الانسان منذ كتب الانسان تاريخه .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »

(٣)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للدكتور زهير ملحس فليفضل



الدكتور زهير ملحس

سيدي دولة الرئيس ، اخواني واخواني

ان الاوضاع الداخلية لاي بلد متشعبة وكثيرة ومحجوب حكومة دولة السيدمضر بدران بتقاريرها المستقة المفصلة هو دلالة صحة المظهر وعمق العلاقة التي تربط هذا المجلس بالمسؤولية وبالتالي مع جمهور الشعب .

استسمح دولة رئيس المجلس ان تطرقت الى امور عدة وانني اعد دولة رئيس الوزراء ألا اطلب ما يحل موازنة الدولة امياء مالية جديدة واكتفي بالتعليق والمناقشة ضمن الحدود الرسومة أضناً للنفقات .

النظر بالقوانين والانظمة والتقاليد لمختلف المؤسسات الطبية في سبيل تطويرها لتواكب المعطيات الجديدة ولقد وضع بين ايدينا مشروع قانون التأمينات الاجتماعية ، ومن اهم بنوده التأمين الصحي . ولقد قامت تجارب القسرات المسلحة ووزارة الصحة ، والقطاع الاهلي علينا ان نندرسها وأن لا نلجأ الى بدايات جديدة ، او نستورد ما كان نتاجاً لتجارب بلدان ومجتمعات لها ظروفها او نظراتها وتقاليدها .

واذ يشاركنا هذا المجلس آخوه من نقابات العمال ، والفعاليات الاقتصادية فأنني اتوجه اليهم لما أتوجه الى معالي وزير العمل ووزير الصحة من اجل توحيد المشاريع المتماثلة في القطاع الاهلي كي يمكن من مواجهة الاطراف المعنية من اطباء ومستشفيات ومستودعات دوائية وغيرها في جبهة واحدة ، وكى تحت تلك الاطراف لتوحيد خطوط عملها . وبذلك تكون نواة جديدة يرتكز عليها العمل من خلال مؤسسة التأمين الاجتماعية عند قيامها . ولعل في مشروع التأمين الصحي لمستخدمي شركتي المصفاة والكهرباء ما يصلح لتوحيد من هذا النوع ، وذلك لتشابه هذين المشروعين ونجاحهما ومثل هذه الخطوة قد تسرع في تحقيق صندوق التأمين الصحي الشامل وتضع امامه الخبرة الانسانية والرقمية اللازمة لانجاحه .

دولة الرئيس

ايها المجلس الكريم

ان ما نشارك به من قول الكلمة وبليل الجهد هو من اجل بناء الاردن جزءاً من الرطن العربي الكبير ، ونموذجاً من نماذج الحياة القاعلة في المسيرة التومية المتكاملة ، على طريق الوحدة والتقدم

ان اهم رأسمال في هذا البلد هو المواطن الفرد فهو المحور والفلك في آن واحد ومواطننا صغير السز . فاذا كان (٥١) بالمئة من السكان هم دون سن الخامسة عشرة واذا وصلت هذه النسبة الى (٨٨) بالمئة لمن هم دون الخامسة والاربعين . اذن علينا ان نقف وقفة فاحصة ومدققة لاستيعاب هذه الاحصائية المذهلة . يعني ذلك ان اكثر اعضاء هذا المجلس المؤهر هم من ال ١٢٪ فقط من سكان المملكة وربما عرف العدد الصحيح السيد عدنان ببيون .

ان هذا المورد الناشئ يحتاج الى التركيز في الرعاية والعناية والنصح والارشاد واتارة السبل له بصدق وحق . كفته وزارة التربية والتعليم واشرفت على ترجمة فلسفتها التعليمية في ذلك ضمن الافاق والتطلعات المرجوة ، وجهدها محمود ومقبول داعياً لها بالتقدم والازدهار واستمرارية التحديث في برامجها واساليبها حسب المتطلبات القومية والحضارية الانسانية . غير ان عشرين الفاً من هؤلاء الشباب ينهون والشابات صف التوجيهي كل عام وفي ذلك الوقت بالذات يحتاجون الى رعاية ودراية وتوجيه للمجالات الممكنة لهم علمياً وعملياً هنا وفي الخارج واذا كانت جامعاتنا تستوعب اقل من ثلث هذا العدد سنوياً فان الاكثية العطشى للعلم والمعرفة تتوجه الى الخارج دونما مؤشر أو مؤهل الا النشاط الفردي او التجمعات التجارية اصلاً ككاتب الجامعات .

اذن لابد من معادلة صادقة مخلصه أمينة ترعى هؤلاء الشباب والشابات وتوجههم ضمن اطر الضرورات القومية .

ان انشاء هيئة للدراسات العليا والتخصصية يمكنها ان تحل قسماً كبيراً من المشاكل هذه التي تزداد سنة فسنة ومن اعمالها على سبل المثال : -

١ - احتواء كل من يريد التخصص او الدراسة العليا او الجامعية .

٢ - القيام بالدراسة والاحصاء مع كافة المؤسسات الحكومية والاهلية لاحتياجات الوطن التقديرية من كافة فروع الاختصاص والتعمق في الدراسة .

٣ - توجيه الطالب الى المكان الملائم المعترف به من قبل هذه الهيئة في اي مكان في العالم .

٤ - اجراء الاتفاقات الدولية لتأمين طلابنا بخدماتهم من العلم والمعرفة والاختصاص ولوزارة الصحة عب كبير في الحفاظ على منع اصابة هذا الشعب سناً من الخلل او العطش في سني تطوره . وتقديرها مقبول ومشكور . الا انني اود اقتراح تعديل نظام ومراقبة المختبرات الخاصة لعام ١٩٧٠ لاحتواء ما يلي : -

١ - اتاحة المجال والفرصة لاقامة جمعية او نقابة لجميع العاملين في المختبرات الطبية الحكومية منها والاهلية .

٢ - العمل على توحيد وتحديث وتطوير التحاليل المخبرية .

٣ - المراقبة الدائمة للتأكد من سلامة التحاليل بين حين وآخر .

واذ نحن بصدد المختبرات اطلب راجياً الاسراع في اعمال لجنة توحيد المختبرات لغايات تحليل المواد الغذائية الموزعة الان على ست او سبع مؤسسات او وزارات .

ولوزارة الثقافة والشباب كل الود والاحترام والامل المعقود عليها كغير الخلق جيل من الشباب مبدع ومبدع للفهم الفني ومسترشد بالاساليب الرياضية الحديثة بعد ارساء قواعد الاخلاق الاسلامية

المتبعة ليصبح أهلاً للمسؤولية وقادراً على الاستمرارية في التقدم والتطور فيحسن العمل في السلم والنصر في الحرب .

اما تمنياتي لهذه الوزارة الفنية فيتلخص فيما يلي : -

١ - اتحنى ان ارى شبابنا مشاركا فعلا في المباريات الدولية للرياضة والفنون .

٢ - اتحنى على الوزارة وبالتعاون مع وزارة السياحة والآثار على الاخذ بتوصيات المؤتمر الأول وزراء الثقافة الذي عقد في عمان عام ١٩٧٦ بالعمل على رفض مظاهر الاغتراب اخوي ومنها التسميات السياحية الأجنبية لاكثر المطاعم والفنادق وكذلك المحال التجارية في أكثر مدنتنا .

٣ - ومن هذه التوصيات ايضا وجوب استعمال اللغة العربية للتعليم في جميع مراحل بما في ذلك التعليم الجامعي للعلوم باختلاف أنواعها .

٤ - اتحنى الاسراع في انجاز المسرح الملكي والعمل على اقامة نسود للشباب بالتعاون مع امانة العاصمة في مناطق عمان التسعة بدءاً من المناطق الشرقية .

وتحية لوزارة الأوقاف والتنظيم والمتابعة والرقابة لشؤون الحج والحجاج امر يستحق كل الشكر والثناء بعد ان كان يتخطى في ادغال الجشع والاستغلال . والامل معقود على هذه الوزارة ان تستمر بجهودها المكثفة للاستمرار بتأمين وسائل النقل الحديثة الحضارية وفرض تحسينها باستمرار . وكذلك العمل على تأمين راحة الحجاج الوافدين بالتعاون مع السلطات المسؤولة المختلفة في البلد .

اما الآثار والمقامات الاسلامية وهي التراث المشع الوهاج في تاريخ امتنا فقد اصابها الكثير من الاهمال على مدى ستين عديدة وأملى الا يقتصر دور الوزارة على الآثار والمقامات الاسلامية في الاردن فحسب فالاسلام وحده متماسكة تتملى حدود بني الانسان ولا تعرف الا حدود الله عز وجل . لذلك فأني أحب بوزارة الأوقاف التعاون الجاد الفعال مع مثيلاتها في متزل الوحي الوحي حيث يزخر التاريخ الاسلامي ولائسار للعمل على ضبط مواقعها وحفظها وترميمها لتكون درساً لشبابنا ومثلاً لكل دارس وبحاث في تاريخ امتنا المجيدة .

ولوزارة الأوقاف سؤال يحير الناس ويبلبل الأفكار . ولست في سؤالي هذا من قبيل الرغبة في الدخول في مناهات النقاش ولكني ارجو من الوزارة اعادة الدرس والتحميم واجراء الحوار الصريح في موضوع الفائدة البنكية . فدين الدولة الاسلام والدولة تأخذ وتعطي الفائدة وتقرب بالجرائد تفاسير ان هذا ربا . وحرام على المسلم التعاطي به فهل لنا الشجاعة لنواجه هذا الامر بما يتطلبه التقدم الحضاري والرخم الاقتصادي والتطور الانساني لنصل الى نتيجة يرتاح فيها الضمير ونضع النفس في اطار الواقع الذي نعيشه يومياً .

اما مؤسسة الاسكان التابعة لوزير الشؤون البلدية والقروية فلها التقدير والمحبة ولكن عليها ان تتطور وتكبر لتتحمل مسؤولية الاكثية الساحقة من ابناء هذا البلد في توفير المسكن المتواضع اللائق لحياة كريمة وجعل هذا المسكن في متناول كل محتاج من الشباب وهذا على أساس تجاري حتى يبدأ حياته براحة نفسية وطمأنينة تجعل منه

هكذا من الأعمال

بعدها المنصر الخلاق المبدع وتبعده عن مفاسد الأخلاق ومفاتيح السؤ وهذه مسئولية اجتماعية تربية على المؤسسة ان تعترف بضرورة احتوائها لها وان تجعلها إحدى أهدافها الرئيسية .

ان لشؤون السير علاقة مع وزارات ومؤسسات عدة - واحصاءات سنة ١٩٧٧ تشير الى ان حوادث السير اودت بحياة ٣٥٣ مواطنا واصابة ٤٦٨٥ بجراح ناهيك عن عدد العاهات الدائمة التي نتجت عن ذلك علماً بأن الكوليرا في العام نفسه لم تقتل احداً وعدد الذين أصيبوا لم يتعدى المئات . اذن فنحن أمام وباء وباء فتاك نحتاج الى الوقوف عنده نهيات لتحرى وندرس ونرى ما العمل .

لذلك فأني اقترح انشاء لجنة وزارية عليا للسلامة العامة على الطرق أسرة ببلجة السلامة العليا لمكافحة الكوليرا او ربما تكون تابعة لها بعد تغيير اسمها للقيام بما يلي :-

١ - الدراسة الدقيقة العلمية والعملية لاسباب هذا الوباء .

٢ - التعاون المطلق مع أجهزة امانة العاصمة والبلديات الأخرى في هذا الموضوع .

٣ - اشراك المواطن بشكل مباشر او بواسطة جمعية منع حوادث الطرق الأهلية .

٤ - التخطيط واتخاذ القرارات السريعة للحسد من انتشار هذا الوباء ورسم سياسة بعيدة المدى ولا وآخر هذا القرن .

أما تقرير وزارة الاعلام فواف وجد ومنجزاتها حميدة خصوصاً في مجال التلفزة التي أصبحت جزء من حياتنا اليومية والتي أضحت تتقدم بسرعة مذهلة تقنياً ، الا انها تفتقر الى المنصر البشري الفني بالعلم والمعرفة خصوصاً في مجالات التعليق والتفاهن والرياضة

ووكالة الانباء الاردنية تحية وصدق اخبارها وقول الحقيقة تنقل بأمانة كما جاء في تقريرها غير ان الذين تكلموا في جلسة المجلس الوطني الاستشاري يوم الاثنين ١٩٧٨/٧٦/٣ لم يكن اربعين عضواً كما كما جاء في نشرة التلفزة الاخبارية وانما خمسة عشر فقط .

سيدني الرئيس

كل زميل كريم طلب شيئاً بلده او قريته وانا بدوري اطلب لعسان حيث ولدت وعشت وعملت في وسط صحتها ولا ازال ما يدفع عنها الاذى ويحافظ على ما بقي من نضارتها وصفائها كعاصمة وبلد لكل واحد منا . وتتلخص هذه الطلبات من دولة رئيس الوزراء بالحد من تلوث بيئة عمان في اوديتها وجبالها متمثلة هذه في المظهر في المظهر والهواء والارض .

١ - في المظهر - ايقاف هذه الحجمة من الشاهقات من العمارات المشوهة لافق هذه المدينة والمائة لتسرب هوائها بين البيوت وشمسها لما تبقى من شجر .

٢ - في الهواء :

أ - تخفيف زخم السيارات في الاودية ومناطق مختلفة من الجبال ونفثها لسم اول اكسيد الكربون وغيرها من سموم ناتج احتراق البترول الكامل وغير الكامل .

ب - تخفيف تكثف الهواء بالأتربة والدخان من الكسارات وخلطات الاسفلت ومنها ما لقيم على طرف خارج حدود امانة العاصمة في جهتها الجنوبية الغربية حيث عمزت اجهزة امانة العاصمة ولجنة سلامة لمدينة عمان منذ اشهر من عمل اي شيء لدواء هذا الخطر وبقي

التلوث ومنعه بكل الوسائل الرادعة وتطبيقه على عمان وكل مدينة وقرية في هذه المملكة الخيرة .

٢ - انشاء مجلس اعلى للمرور - في عمان بدل لجان السير القرية وغيرها مؤلف من امانة العاصمة والعاصمة وممثلين عن كافة الوزارات والمؤسسات المعنية ومنها الاهلية مخول باتخاذ وتنفيذ القرارات حسب نظام خاص يوضع له يتكفل ايقاف وحصر التدهور في مشاكل السير والمرور في المدينة على غرارها قدم المهندس هـ تميم ابو واصل في هذا الموضوع من دراسة .

واخيراً عندما نسمع او نقرأ ان المقاسم الهاتفية التي اشترتها مؤسسة المواصلات السلعية والاسلعية سنة ١٩٧٤ كانت من طراز سنة ١٩٣٩ ان مقاسم عمان القديمة احدثت من المشتراة الجديدة ومثل ذلك يذكر عن مؤسسات أهلية نكت في المهود او التجهيزات يتسائل المرء وماذا بعد ذلك ؟ ألم يحين الوقت لمرافق الركب الحضاري المتقدم للعلم والمعرفة ونبدأ بالسؤال لماذا ولو على طريقة السيد محمد امين في التلفزيون الاردني ؟

ولقد درج المواطن ان يفعل ذلك في مجالسة كل يوم وكثير من هذه التساؤلات نحن وبعضا حق علينا ان نخلص النفس من الظن وبعضها اثم ليرسي دعائم الثقة بين المواطنين أنفسهم وبين المؤسسات المختلفة .

ربما حان الوقت لانشاء مجلس التدقيق والتحقيق مهمته الكشف عن الحقائق الصالح العام في اطار ونظام يوضع له بعد دراسة مركزة والله ولي التوفيق وشكراً

التلوث الوافد المصنّع يغطي منطقة عمان المواجهة لذلك الموقع بسحب كثيفة - من تراب ودخان ، ناهيك عن حرق اطارات السيارات بين البيوت والشقق بحجة الزفة الساخنة لمنع الدلف في الشتاء وقد وقع الدلف فعلاً بهذا العمل على التراث والعلوي من هوائي القصبات مع ما علق على المنازل المجاورة من اسود خارجها ودخانها ومثال ذلك ينطبق على مصائب اهالي ماركا من دخان سام ينبعث من مراحل المصانع هناك ومن روائح تهب بين حزن وآخر من محطة تنقية عين غزال تجعل حياة الكثيرين من ابناء تلك المنطقة صعبة وشاقة خصوصاً في جو حار استوائي كالذي يهب علينا الان

ج - تخفيف امتلاء الهواء بما يؤدي الاذن مسن اصوات منكرة مزعجة كأبواق السيارات وما ادخل حديثاً من الجحوش الميكانيكية بحجة التعمير والبناء وما لتلك الجحوش من اصوات قبيحة مؤذية واستعمالها ان كانت الساعة دوغما اعتبار ليوم راحة او عيد ولا شعور لمريض او منهك يطلب الهدوء في منزل يفرض ان يكون له تربة واعتبار .

٣ - امان الارض - تخفيف حدة السير واكتظاظ السيارات في الشوارع وعلى الارضفوق حتى على سطوح المنازل ناهيك عن الحفروالاخاديد من قبل مؤسسات الهاتف والكهرباء والماء والمجاري بحجة التقدم والتمدن والعمران لذلك فأني اقترح ما يلي :-

١ - تعريف التلوث البيئي بمعناه الواسع الحضاري وعلى المستوى القومي والعمل على ايقاف هذا

• التقرير موجود لدى الامانة العامة للمجلس .

(٤)

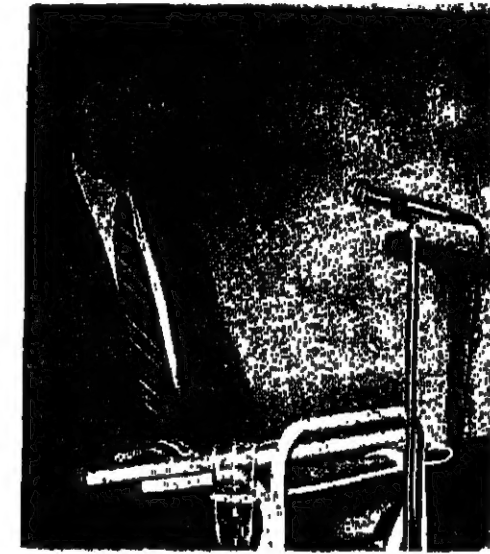
• دولة رئيس المجلس

الكلمة لمعالي السيد كمال الدجاني
وبسبب غيابه ستضم الى وقائع الجلسة .

(٥)

دولة رئيس المجلس

الكلمة لمعالي السيد محمد الفرخان العبيدات
فليتفضل .



السيد محمد الفرخان العبيدات

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السيدات والسادة :

كان بيان دولة رئيس الوزراء متزاناً وشاملاً
لمختلف المواضيع التي يتطلبها المواطنين . اما فيما
يتعلق بالريف والبادية فقد كان مضبوطاً ولهذا استفسر
بعض الذين قرأوه بالصحف عن كثير من المواضيع
التي وردت فيها ومنها : -

الاصلاح ورفق مستوى المعيشة والتنمية وخطتها
والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحريات

• انظر الكلمة بوقائع العدد باخر الجلسة .

وغيرها ، استفسروا وكأنهم يعيشون خارج حدود
هذه المواضيع ، فعل الذين يتعاملون مع الارض
والقائمين على تنفيذ المشروعات المختلفة ان يفتحوا
عيون الناس على ما يجري في بلدهم ليتبينوا موضع
اقدامهم في شتى انواع الدعاية والتوعية واهمها العمل
في الميدان . واسحوالي ان اعرض الى المفاهيم العلمية
لهذه الاشياء فان عكاظ كان مكثفاً في الكلام وفي
التفسيرات الكثيرة . أنا اريد ان آخذ المعنى الذي

يسبق هذه المشاريع التي جاءت في بيان دولة الرئيس
الاصلاح سواء كان زراعياً ام صحياً ام اقتصادياً
لا تحقق الفائدة المرجوة منه ما لم يسبقه برنامج
اصلاح حال الفلاح الفرد الذي يجب ان يتال بالدرجة
الاولى من العناية . ومن هنا يجب ان نأخذ بيد الفلاح
ونفهمه بأهمية مكانه في هذا المجتمع ونحسن صلاته
بالحكومة ونعرفه انها منه رالية ، وان من اقدس
واجباتها ان تعمل على رفع مستواه وتعمل على زيادة
نتاجه . ففلاح البلد خجول واتكالي وصار كسولاً
ففلاح البلد خجول اتكالي وصار كسولاً وثقلته
بالحكومة مهزوزة وسبب ذلك ان بعض الحكام الذين
يحكمونهم في المحافظات والاولوية والمقاطعات لم
يستمعوا من حواسهم الا الاذن مبالون دائماً الى
الوشاوش ومبالون دائماً الى سماع الناس المزعجين ،
اما الانوف الابي فهو في نظرهم غيبي لا يعرف كيف
يعيش وهذه الصورة تطبع في اذهان الرؤساء الاكبر
وهيئات ان تبدل أهل الريف طيبون وطيعون ويمشون
على طريق الخير . لو عرف الناس كيف يسوسهم
وكيف يستفيدون من صبرهم . ويستغلون التواحي
الطيبة فيهم . والمجتمع الريفي اكسر ثقافتاً حول
ذاته منه في المدن ، والعائلة فيه هي نقطة الارتكاز

أما الاقتصاد الذي يسمع له أهل الريف ويسمع به
أهل البادية لتحريكه عندهم يجب اجراء بحث عميق
لمعرفة الوسائل التي تزيد من غلة الارض ومنها الري
الاسمدة الصالحة لكل تربة ، وانتقاء البذور وحماية
النباتات من الامراض والحشرات والعنينة بتربية
الحيوان واستعمال كل ما هو حديث من الادوات
الزراعية واستثمار الارض البور والوادي ، وتعميم
الجمعيات التعاونية ودعمها .

الفلاح في البلد وفي كل بلد يعتقد أنه من الارض
بها رزقه ومنها حياته ومن أمثالم - المال الذي
يمرق من تحته الريح مش مال - فلا مال عندهم
إلا الارض لان الريح لا يمرق من تحته فليتنا يا
سيدي نجدد ارتباطهم بها ونحميهم من سيطرة
البيع والشراء ونحد من هجرتهم منها . وما إيماني
بأن الهمة الطبيعية في الانسان والحيوان والطير
لكنها مظهر من مظاهر التشرد البغيض الذي يجب
ان نكف عنه ويجب أن تمنع هجرة السواعد لا
ستيراد السواعد الارض كما اسمع الناس يقولون
سواعد البلد أقدر على خدمة البلد واحفظ لكرامته
وأغبر على سمعته .

ليت الحكومة تتكرم بشد الفلاح إلى عادات
طيبة تركها ، منها لو كان يعمل من بيته دائرة
ميرا كدائرة الميرا في سوريا الشقيقة التي ما جاع
يوماً فلاحها فقد كان يخزن كل موسم من جميع
صنات الخيوط ما يلزمه للبدر والمؤونة والعلف
في كراير من الطين بالاضافة الى التبن والحشيش
المجفف وكان يخزن لغذائه الجميد والسمن والكشك
وكشك البندورة والقطين والعسل والديس فار
ظل على عاداته هذه لساهم حتماً بأخمداد لب
الغلاء الذي أحب حتى جيوب الاغنياء .

فيحسن التفاهم معها ومع مؤسسات القرية كالجوامع
والكنيسة والنادي والرابطة والجمعية الخيرية والجمعية
التعاونية والزعماء المحليين قبل البدء في اي عمل
اجتماعي اذا ما اريد لهذا المشروع ان ينجح .
من هنا نبدأ برفع مستوى معيشتهم الذي يتوقف على
استيفاء حاجيات مختلفة استيفاءً مناسباً وهله
الحاجات اما حياتية كالاكل والمأوى واما اجتماعية
تتردد عن الاهداف التي تضعها المجموعات البشرية
المختلفة في تصورها لغايات الحياة ولايجاد مجتمع
انساني يعيش بعيداً عن المآسي والويلات وحتى
يزيد التواصل ويتم التفاهم المشترك بين المجموعات
البشرية المختلفة المنشورة على صدر الكون الفسيح
يجب تدمير المعوقات والعراقيل التي توضع في دروب
الناس فتتحول دون تقدمهم والقضاء نهائياً على
المضيق التي توضع لهم مع كل وجبة حس ومع
كل انتفاضة شعور .

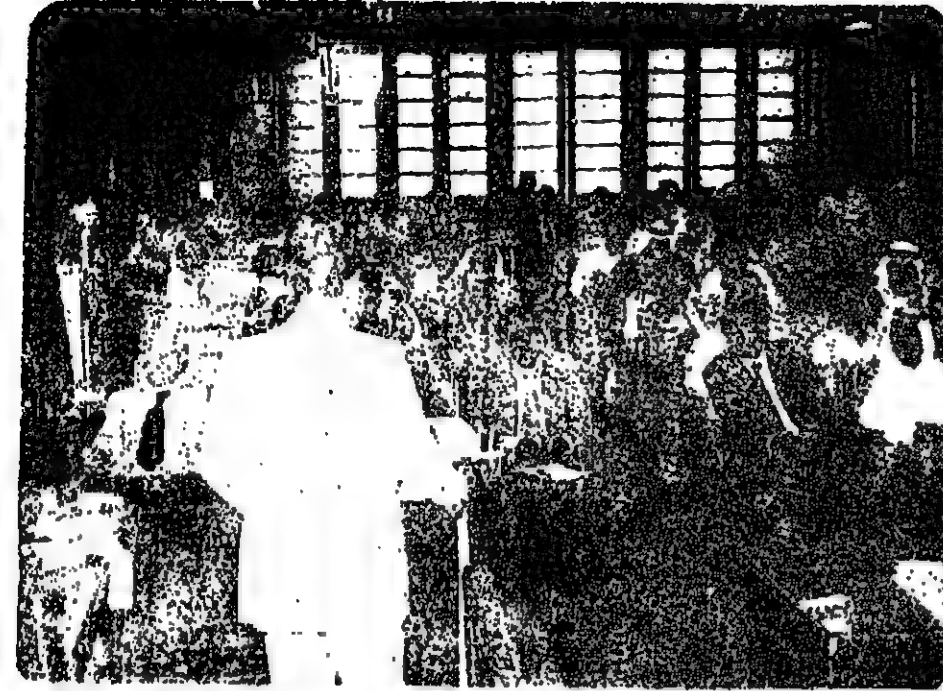
والتنمية التي استفاد منها قناصوا المال اكثر من
المعنيين بها كما سمعت الناس يقولون - هي تغير
للانسان الفرد اكثر ماهي تغيير لبيئة الطبيعة فلا يمكن
ان نتصور تغييراً رشيداً للبيئة ما لم يتغير الانسان
اولاً تغييراً يتناول تصورات وتصرفاته وقدراته
ومهاراته وغاياته وعاداته واتجاهاته وميوله واسلوب
تفكيره وحماسه وذوقه وأدبه وكل ما يتعلق بتكيفه
تكيفاً يمكنه من تحمل الاعباء التي يتطلبها انباض هذا
البلد .

والتنمية يجب ان تسبق ببرنامج مكثف لتوعية الناس
واثارة حماسهم وجعلهم مستعدين الى ما سيعمل
والا فما جدوى ان نقف الناس بالماء النظيف وهم لا
يحدون او ان تقنعهم بتغيير وسائل الانتاج وطاقتهم
الغنية وقدراتهم المالية تعجز عن ذلك .

كلنا من الشعب



(دولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء وأعضاء المجلس يستمعون الى كلمات الأعضاء)



(دولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء وأعضاء المجلس يستمعون الى كلمات الأعضاء)

(٦)

دولة رئيس المجلس
الكلمة للسيد خالد القياض تفضل



اما الحرية - يا ابا عماد أعزك الله - فانا
نرجو المزيد منها ونريد حرية مقترنة بالديمقراطية
لقيام نوع جديد من البشر ليستطيع مواجهة المشاكل
الحياة الحديثة وانتمنى على الله أن يمتد بي زمي حتى
أرى الناس احراراً في التعبير عن ما يحول في
خواطرهم دون حرج في في ساحة المسجد الحسيني
الكبير تماماً كما كان يفعل الناس من جنسيات
مختلفة وألوان مختلفة في هايد بارك بلندن -مرابط
خيلنا

شكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ﷻ

هكذا من الأعلى

السيد خالد الفياض

« بسم الله الرحمن الرحيم »

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات المحترمين

أود ان استهل حديثي بشكر دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء على ما بذلوه من جهد في اعداد البيانات الوافية لاطلاع هذا المجلس على السياسة الداخلية العامة للدولة وسياسة وبرنامج عمل كل وزارة على حده وأود ان اتره هنا بالجهد العالي الذي بذله الموظفون الذين قاموا بأعداد المعلومات وجعلوا امكانية فهمها والاحاطة بها بسرعة أمرا يسيرا وذلك من خلال الجداول الاحصائية والرسوم البيانية المثقة .

وبعد ، فأني ادرج فيما يلي المواضيع التي ارجب في بحثها : -

١ - تعديل نظام البعثات الحالي ، وذلك بأن يعامل الطلاب العشر الأرائل أدبي وعلمي في كل من الضفتين والبالغ عددهم اربعون طالبا وطالبة معاملة متميزة ، وذلك بتعليمهم الاختصاصات التي يختارونها على نفقة الدولة دون ربطهم بكفالات وقيد عمل ، حتى تكون بعثاتهم مكافأة على تفوقهم لا دينا عليهم ، واني اعتقد ان التعديل المطلوب اذا تم ، فإن تلك النخبة المتأخرة ستكون اقدر على خدمة وطنها في الداخل والخارج على قدم المساواة وبكفاءة عالية في جميع حقول الاختصاص ، ولا يمكن ان يتكروا جميل وطنهم عليهم اينما تارة رسيدها عملوا .

٢ - الاسعار الباهظة للكتب العلمية الاجنبية ، مع ان الحكومة قامت بشكورة بتجديد امان معظم اسلم ، الا ان هناك موضوع لا يقع تحت قائمة

المأكل والملبس وغيرهما من السلع ، وهو الكتب الاجنبية اللازمة لابنائنا في الجامعات : ان اسعار تلك الكتب باهظة بسبب الريح غير المقبول الذي يتقاضاه اصحاب المكتبات ، حيث يتم تحويل كل جنيه استرليني الى دينار وكل دولار امريكي الى دينار ، مما يجعل الطالب الاردني يدفع ثمن تلك الكتب يبلغ ثمنها الحقيقي او ربما اكثر مما يوجب تدخل احدى الوزارات لتحديد الارباح المشروعة على تلك الكتب .

٣ - الحريات العامة ، مع ان الزملاء تطرقوا اليها الا انني اعتقد ان لهذه القضية التميز من الاهمية للوطن وللمواطن على حد سواء ما يبرر تكرار الحديث عنها . واني اضم صوتي الى صوت الزملاء الذين طالبوا بأن يكون القضاء هو المرجع الأول في جميع الأمور التي لا تمس أمن الدولة ، ومع انني اناشد الدولة بالحرص على ممارسة المواطنين لحرياتهم في حدود القانون الا انني اعتقد اننا جميعاً نقف معها في وجهه لاختراقات التي تحاول استغلال تلك الحريات والتي لا يستطيع احد ان ينكر بلدنا يتمتع في الوقت الحاضر بأكثر قدر منها اذا ما قيس بغيره من دول المنطقة .

٤ - مراكز الحدود والمطار ، انها المرأة التي يرى فيها القادمون والمغادرون وجه بلدها ، وعلى الحكومة ان تولي الاجهزة العاملة فيها كل عناية بحيث تحتفظ بالاشخاص الحريصين على سمعة بلدهم في تعاملهم مع القادمين والمغادرين وتسهيل اجراءات معاملاتهم .

٥ - المغتربين ، والبالغ عددهم حوالي ربع مليون مواطن يعملون في الدول العربية الشقيقة

الموظفين في الوزارات الاخرى بفترة وزارة التربية والتعليم في هذا المجال لاحقاق الحق والمساواة بين جميع موظفي الدولة في الضفتين

اما الموظفون غير المصنفين فقد اوقف تصنيفهم بموجب تعليمات شفهية مخالفة لنظام الخدمة المدنية وذلك على الرغم من وجود الشواغر في وزاراتهم وحصولهم على المؤهل العلمي ، وذلك منذ مطلع عام ١٩٧٥ ، وأني امل ان يزول هذا الاجحاف بحقهم وان يتم تصنيفهم اسوة بأخوانهم في الضفة الشرقية .

٨ - أما القضية الاخيرة فهي قضية صمود المواطنين في الارض المحلة والمحافظة على الكثافة السكانية والتي تعتبر من اهم العوامل في مواجهة سياسة العدو العنصري الاسيطانية في المحيط العربي وما الاجراءات التي تتخذها الحكومة مشكورة في هذا الصدد من تسهيل لنقل الانتاج الزراعي والصناعي العربي والاتفاق الذي سمعنا منذ عدة أيام عن حجمه الكبير جدا على اجهزة الخدمة المدنية ومشاريع البلديات والمجالس القروية والقرى الا في سبيل ذلك الصمود .

ولكن هنالك قضية اصبحت تشكل تهديدا لصمود الامل في الضفة الغربية واصبح من الواجب دراستها وإيجاد الحل المناسب والتمويل اللازم لها من الاشقاء العرب الذين يشاطروننا المسؤولية القومية تجاه قضيتنا المشتركة .

تمثل تلك القضية بانخفاض خدمات التعليم بالدرجة الاولى والخدمات الصحية والبلدية والمدنية الاخرى بالدرجة الثانية .

والدول الصديقة ويتفقون مكسباتهم وما يوفرونه من المال بشكل فردي لا يعود عليهم وعلى وطنهم وأغائلة المرجوه لمستقبلهم وربما في بعض الاحيان ينصر اكثر مما ينفع بسبب عدم التوجيه الصحيح هؤلاء المواطنون المجاهدون في الخارج اصبحوا اصبحوا في كثير من الاحيان لا يعرفون وطنهم الا من خلال جواز السفر او عندما يزورون مرة في كل عام او اكثر . انهم بحاجة للرعاية والتوجيه لتوظيف وفوراتهم في مشاريع تنموية مفيدة لهم ولوطنهم الذي هو مستقرهم الاخير وذلك بتأسيس دائرة لهم تابعة لاحدى الوزارات او وزارة تسمى وزارة المغتربين لرعاية مصالحهم والاطمئنان على احوالهم وازالة اسباب شكواهم في غربتهم وفي وطنهم على السواء .

٦ - نقتطنا العبور على نهر الاردن ، انهما مبررا الصمود لاهلنا في المحتل من وطننا الحبيب واني اناشد الحكومة وجميع الاجهزة المسؤولة عنهما وعن سياسة تشغيلهما ان تنمي الايجائيات ونعد من السليبات ، وذلك بأبقاء المستولين الترتيبين واستيعاد المشكوك بزاهتهم حتى لا يتسرب الانتاج الاسرائيلي او ما هو غير مسموح بدخوله كما او نوعاً .

٧ - الموظفون المصنفون وغير المصنفين في الضفة الغربية ، تقوم الوزارات المختلفة باستثناء وزارة التربية والتعليم بترفع موظفيها المصنفين في الضفة الغربية ترفيهاً وجوياً فقط ، وذلك بحجة عدم توفر التقرير السنوي وهذه حجة لا تستند الى الحق اذا علمنا ان وزارة التربية والتعليم قد تجاوزتها وانها تقوم بترفع جميع موظفيها في الضفتين وجوياً وجوازياً بحسب الاكاديمية والمؤهل بدون تمييز ، واني ارجو ان تسترشد اجهزة شئون

هكذا من الأشغال

ولقد وافقت الحكومة في الآونة الأخيرة مشكورة على تعيين أطباء اختصاص في الضفة الغربية لتأمين العجز الصحي في الخدمات الصحية المتخصصة في المستشفيات الغربية.

وفي الماضي كانت الحكومة توافق على انتقال الموظفين والمعلمين من الضفة الشرقية للعمل في الضفة الغربية مع الاستمرار بدفع رواتبهم اسوة بالموظفين الذين كانوا هناك عند الاحتلال وبذلك كانت تساهم في سد حاجة جهاز التعليم والصحة وغيرها لتستمر بإداء خدماتها للمواطنين وقد سبب عدم توفر المال اللازم في الخزينة لتعيين موظفين ومعلمين لاشغال المراكز التي كانت تشغل بسبب انتقال شاغليها الى الضفة الغربية ، فقد اصبح السماح بالانتقال الى الضفة الغربية مشروطا بأيقاف صرف الراتب ، وذلك ليتم تعيين موظفا بديلا بالراتب الموقوف . وقد نجم عن ذلك تفاؤل انتقال الموظفين الى الضفة الغربية فأصبحت جميع الشواغل في الوظائف الحكومية في الضفة الغربية تملأ بالخريجين الجدد الذين يسودون الى ذويهم بعد تخرجهم من مختلف الجامعات العالية والبرية ومن الجامعة الاردنية وقد أخذت قيمة رواتب هؤلاء الموظفين بالمحوط السريع منذ سنتين وقد بلغت اخيرا أحد أصبحوا معه عاجزين عن تأمين الحد الأدنى المطلوب لمعيشتهم وكثرت على ذلك فقد بلغت قيمة راتب الطبيب المقيم ما يساوي (٤٠) ديناراً والطبيب المتدرب (١٤) ديناراً وكذلك الحال بالنسبة

للمعالمين والموظفين الآخرين وموظفوا البلديات وقد ادى ذلك الى موجة من الرحيل من قبل هؤلاء الموظفين للعمل خارج الضفة الغربية للحصول على دخل يؤمن لهم احتياجاتهم الضرورية وقد تأثر نتيجة لذلك وضع كافة الخدمات والتي يعتبر من اخطرها واكبرها اثرا في الوقت الحاضر التعليم واصبح هناك خطر من تعطيل الصفوف بصورة متزايدة مما يهدد برحيل العائلات مع أطفالها الى الشرق لتأمين التعليم لهم .

ان لهذه القضية ابعادا خطيرة اذا لم يوضع حل مناسب لها . وانني اعتقد ان دراسة جدية متكاملة يقوم بها جهاز المكتب التنفيذي بالتعاون مع مدراء الدوائر وروساء البلديات في الضفة الغربية لتقدير احتياجات مشروع لمساعدة هؤلاء الموظفين بدفعات سنوية او نصف سنوية وتأمين مصدر لتمويل ذلك المشروع كقيل بايقاف خطر الرحيل الذي بدأ منذ أكثر من سنتين والذي سيستمر اذا استمر تناقص الخدمات المدنية بشكل عام وخدمات التعليم بشكل خاص ، على ان يستثنى من تلك المساعدة الموظفون الذين يثبت لدى دوائر الدولة المختصة تعاونهم مع سلطات الاحتلال بالمعنى المقصود .

والسلام

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد نعيم التل فليفضل



بسم الله الرحمن الرحيم
كلمة سعادة السيد نعيم التل

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء الكرام خير ما استهل به كلمتي قول رسول الله (ص) المستشار مؤتمن وانطلاقاً من هذا التوجيه النبوي الكريم سأكون صادقاً مع نفسي ومع هذا المجلس الكريم ومع الحكومة الجلييلة متجاوزاً الحديث عن تردد كثير من الموضوعات التي كررها الزملاء رغبةً فقط بالإشارة الى الحرية العامة التي تتم بها في هذا البلد الذي علينا قبل ان نبحث عن حرية الفرد علينا ان نهتم بالانسان نفسه .

القياس في كل نواحي الحياة دستور هام من دساتير الحياة فاذا ما قسنا حرية الفرد عندنا بالحرريات السائدة في دول العالم وخاصة في البلاد العربية لا تضح لنا بتأكيد اننا بفضل قيادة الحسين العظيم اننا ننعم بحرية مثالية يحسدنا عليها اخواننا العرب في جميع اقطارهم ، يؤكد ذلك ان الكثر

منا هنا كانوا يطالبون برأس الحسين ، ويتذكرون لكان هذا البلد رهم اليرم في بلدهم هذا معززون مكرمون ، محظرون ، ينعمون بخيرات الحسين بكل حرية مطلقة فمن الظلم والتجني ان نتهم هذا البلد بكبت الحريات . زد على ذلك فان في استجابة دولة رئيس الوزراء وصحبه الوزراء في اطلاعتنا بالتفصيل وبناء على طلب منا اطلعتنا على كل صغيرة وكبيرة قامت بها هذه الدولة من امور سياسية او داخلية لاندس دليل على الثقة العالية التي حرصت هذه الدولة ان تتعامل معنا بها بكل حرية صادقة فأثارت لنا هذه الدولة الحقائق التي كان مجتمعنا يهمس بها فحق علينا ان نشجع دولة رئيس الوزراء وزملائه اصحاب المعالي وان نتخمدهم شكراً وتقديراً .

دولة الرئيس حضرات الزميلات والزملاء

انطلاقاً من احساسنا المباشر بحاجة الناس ومشاكلهم ، وحاجاتهم اليومية فأني اجد ان اكبر مهمة ، يمكن ان تحققها هذه الحكومة وتكون ذات مردود يترك ابعاده الخيرة على حياة الانسان الاردني هي ، وكما قال الزميل الاستاذ محمود الشريف هي تنمية هذا الانسان اجتماعياً وخلقياً ، ومسلحياً ، ودينياً ، وهذه المهمة هي من اصعب المهمات ان لم تكن اصعبها جميعها وبديهي ان الصعب دائماً يحقق الانجاز الكبير وشي رديف تنمية الانسان هو الاهتمام بحاجاته الصغيرة التي تؤثر على حياته صعوداً وهبوطاً فالانسان المطمئن على عمله ورزقه يعطي بسخاء اما الانسان الخائف المرتبك فانه لا يقرى على العطاء دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ، مع اعترافنا لكل ما ينعم به بلدنا من نعمة الامن والاستقرار والرخاء النسي الا ان هنالك سليات تبدو صغيرة

كلنا من أهل

ولكنها ذات تأثير شديد على سلوك انساننا الاردني فأدراك الواجب والقيام به بدافع ذاتي يقرحتماً الى الحقوق ويؤسفني ان اعلن من على هذا المنبر ان التربية التي نشأنا عليها منذ اجيال ، هي المطالبة بحقوقنا دون الاعتراف بما هو علينا من واجب وانني اهيب بأجهزة التوجيه والتربية والاعلام ان تعني بهذا الجانب الهام والخطير في سلوك الانسان الاردني بحيث يعلم ان القيام بالواجب هو الطريق للوصول الى الحق وبالتالي فإن النتيجة التي تترتب على هذه المعادلة هي نمو الثقة والتعاون بين السلطة والشعب .

دولة الرئيس - حضرات الزميلات والزملاء

انني هنا لا اريد ان ازيد على احد لانني استشعر مسؤولية امانة هذا الموقف . لذا فأنتي في الوقت الذي اقدر للدولة جهودها في كثير من الميادين ارى لزوماً على ان اعلن وبصرامة ان الشرط ما زال بعيد والمسؤوليات كثيرة ولقد اوفى الزملاء نداءاتهم لدولة رئيس الوزراء بما هو ضروري لحياة الانسان الاردني وكم حاولت جهدي ان ابتهد قدر امكاني عن عرض مطالب المحافظة التي انتمى اليها شعور مني ان مطالب كافة الاسرة الاردنية هي واحدة ومتشابهة ولكني لاحظت وسمعت ان كافة الزملاء قد نادوا بمطالب مقاطعاتهم ، فكان زاماً علي ان ارجو الحكومة بضرورة الاهتمام بما يلي :

١ - بعد ان ابحت بالتحية الصادقة الخاصة من اعماق القلوب الى اخوه لنا هناك بالضفة الغربية اولئك المرابطون الاشواش اولئك الصابرون الصامدون اوصي الدولة الجليلة بأن ترالي دعمهم ليظلوا مزروعين في وطنهم الطهور .

٢ - ومن القلوب التي انفطرت ، اسي وحرقة اثر جولتنا بين وحدات جيشنا الشجاع وبعد

سماعنا بأسباب عن اوضاعه فلا يسعني بعد ان اقدم لافراده ضباطا وافرادا اقدس دواعي المحبة والتأييد لأرجو من الحكومة الموقرة بأن توليه اولوية الاهتمام ، بتحديثه وتسليحه ورفع معنويات افراده بزيادة رواتبه لكي يظل الذي يربط منهم على الحدود ، مطمئن البال على امله ولكي يظل الذي يسهر الليالي الطوال في خندقه - قرين العين قوي الايمان بالدفاع عن وطنه - شديد الاخلاص والولاء لقائده ورائده ومليكه الحسين المفدى

٣ - لقد واجهتنا الصعاب المريرة في هذا البلد ومررت بنا هوج الازمان والتكبات وحملنا قهوجمدا للحسين العظيم الذي قاد شراعتنا بكل حكمة ورجولة الى شاطئ السلام والامان والطمأنينة والاستقرار دون ان نمد يد الاستجداء لاي من اشقاتنا العرب . ولكننا ونحن نشكل السد المنيع عن دنيا العرب على اطول خط مواجهة للعلو بحرسه - ورباط على حفظ امته جيشنا الباسل فجدير بأمة العرب البتولية ان تدعم هذا الجيش ولو بالقدر اليسير مما ينفقونه على موائد اللهو، ونواصي القمار .

٤ - وكذلك الحال يا دولة رئيس الوزراء مع رجال الامن ، اولئك الذين تظل اعينهم ساهره على امننا اذا ما نامت اعين الناس فهم جديرون كذلك بالتقدير والعناية والتحديث والنظر الى احوالهم للمادية والمعيشية يعين الرعاية والاهتمام ٥ - ان رجال القضاء عندنا ، خير فئة عامله في مجتمعتنا فأنتي ادعهم بكل اسمى ومراره ، رجال الكيميلات ، ورغم ملهم من حصانات فأنهم سيظلون بأمس الحاجة الى الدعم المادي ليظلوا في حصانة من الفقر ليحفظوا بالنزاهة المثل ، التي يتحلون بها وتفاخر الدنيا بها .

٦ - هنالك امور اربعة هامة يا دولة رئيس الوزراء يكثوي بمراره ازماتها مجتمعتنا الاردني هي الماء والكهرباء والطرق والغلاء وتوفير الوقت في بحث ازماتها الخائفة فأنتي اذكر دولتكم ببقاء جلالة الملك المعظم بالحكام الاداريين ولقائهم كذلك مع دولتكم حيث عرضوا اهمية هذه الامور الهامة - بكل تفصيل ووضوح .

بكل دواعي الشكر والمحبة والامتنان والولاء لجلالة الحسين المعظم اعلن اننا في محافظة اربد وبجهود دولتكم البناءة اعلن اننا لا نمانى ازمة مياه حتى هذا التاريخ ، اما اما الكهرباء فأنتي هنا اقف لاعلن ان قصة الكهرباء في اربد كقصة الحية والضيق فلا ولن ينتهي سرد مساوئها ، ومساوي اجهزتها وانني بأسم مئات الالاف من المواطنين ارجو من دولة رئيس الوزراء ان تتخذ اشد الاجراءات العاجلة لتلاقي استمرار تدهورها وتعيين لجنة صالحة امينة للاشراف على امرها .

٧ - تكاد تكون ازمة الاسمنت في محافظة اربد اشد واعنف من ازمات الغلاء حيث يباع كيس الاسمنت بالاسواق السوداء بدينارين وربع نكون ممتنين من الحكومة الجليلة فيما لم تكرموا بوضع الترتيبات اللازمة لحل مشاكل هذه الازمة والسماح للتجار باستيراد كميات كافية من الخارج ٨ - من الامور التي يههم بها المواطنون عندنا التلهم من الحالات المؤلمة والتي تقع يوميا بين المؤجر والمستأجر والكل يعرف ذلك ارجو ان يعدل هذا القانون بحيث يسمح للمؤجر استعمال اسطح منزله المؤجر والبناء عليه على الاقل .

٩ - نمر السيارات العمومي التي باعها الدولة للمواطنين ارجو من الدولة ان تعيد النظر في هذا وضوء .

السياسة يا دولة رئيس الوزراء ، لا وجود لها والحمد لله في محافظة اربد اذا ما استثنينا جرش ومحافظة اربد والمواقع الاثرية التاريخية الكثيرة فيها تحتاج على الاقل الى مراكز سياحية ومستشفيات كما اقيمت مثلها في زي ، في عين حديته ، فأنتي ارجو من الحكومة ان تقيم في ام قيس وفي بيت رأس مثل هذه المراكز .

واخيرا يا دولة رئيس الوزراء مدينة اربد والاصح ان اسمها قرية اربد الكبيرة هي في اسوء حالات التنظيم وعجزها المالي قد فرض على اللجنة الجليلة ان تظل في حيرة من امرها فلا تقرى على ترفيت شارع من شوارعها المهمة وهي تفتقر الى مشروع مجاور وقد سبق لدولتكم ان اوعزتم لخلق هذا المشروع الى حيز الوجود وتفتقر كذلك الى مشروع محرقه للتفايات واقامة ملاعب رياضية وحدائق عامة فقد سبق وان تقرر اقامة ملاعب وحدائق في مستتب اربد واعتقد يا دولة الرئيس ان مدينة اربد تستحق اقامة مدينة رياضية مصغرة فهنا لهذه القرية الكبيرة من رعاية واهتمام . ؟

بسمي يا دولة الرئيس ان كافة الطالبات تليت على مسامع دولتكم والتي تحتاجها الاسره الاردنية قد لا يكفي بئر بتبول لانجازها ولكن التخطيط السليم والعمل الدؤوب والنية الصادقة في الانجاز تضع اكثر من المال ، سائلا للمرلى عز وجل ان يديم لنا قائد مسيرتنا الحسين المفدى بتظل ترجيباته السديدة الى دولتكم ، الدعم القوي والدفع بالمسيرة الى الامام اخذ الله يديكم لما فيه احترام هذا الشعب والحب على رفع مستواه الى الحياة الامثل والسلام .

هكذا من الأشهر

(٨)

دولة رئيس المجلس

كلمة السيد عبدالله اخو ارشيد



«بسم الله الرحمن الرحيم»

السيد عبدالله اخو ارشيد

دولة الرئيس - السادة الزهلاء الكرام

بعد الاستماع الى بيانات دولة رئيس الوزراء والاطلاع على ما تم تزويد الجلسات من كراسات ايضاحية لكافة اعمال الدولة ، لايسعي الا ان اتقدم بالشكر الى دولته وهيئة الحكومة لجليلة على ما ابدته من روح التعاون الممتازة والصراحة الصادقة واللين اودهما سيد البلاد جلالة الملك المعظم اساس التعامل فيما بين هذا المجلس الكريم وهيئة الوزراء بكافة مؤسساتها ليعملوا بروح الفريق لصالح هذا البلد الخير المبارك .

وبهذه الروح ومع التقدير العميق بمجهود هذه الحكومة والحق يقال لما انقردت به من عمل دووب صابمت ومستمر ، اتقدم بابداء بعض الملاحظات وهي الاتعدوا كونها مناهمة متواضعة مضافة لما تقدم وما سينقدم به زملائي الكرام من مطالب تنطوي احتياجات

شعبنا الطيب في كل ارجاء بلدنا العتيد ، مشاركا اياهم في بعض المطالب والتي لامندوحه من التاكيد عليها بتبسيط واختصار ، متوها سلفا بانني لاحمل هذه الرزراء المخاطبة وزر ما يذكر كله ممن الملاحظات .

اولا : الغلاء : ان الغلاء لاشك عالية ولكن هنالك من الاجراءات المحلية الفعالة والملائمة ممكن اتخاذها في اي من المجتمعات ما هي قادرة على الحد من غلواء هذا الشبح المخيف . فالسياسة التموينية الحازمة والمخطط لها كفيلة بلجم فيه الفاقر الجشع . وذلك اولا بالتأكد من قيمة الاسعار في بلد المنشأ بالنسبة للبضائع والسلع المستوردة والغير متجهة محليا . وثانيا : عدم السماح بتصدير الاثراء عن حاجة السروق الاردنية بالنسبة الانتاج المحلي . وثالثا : التشديد في المراقبة المحلية على الارباح وعدم السماح بغير للمشروع منها .

واما ان تترك مطلوقة هكذا يزعم الاقتصاد الحر رهن تفسيرات وتقديرات التاجر وتعلموه بالاسباب المحلية والدولية مولا لياها حسب مصالحه فذلك ممليل بسقوطه قيمة العملة برهة زمنية قصيرة وبالتالي بروز مشاكل اقتصادية مدمرة حيث لاقدرة حينئذ لدي اي دولة على مجاراة الغلاء العالمي الحقيقي من جهة والجشع المحلي من جهة اخرى سواء في اجور عمالها وموظفيها او نفقاتها المتكررة او تمويل مشاريعها الحيوية زد عليها يتلو ذلك من مشاكل رعد اجتماعية لا تخفي .

ثانيا : الحزبات العامة : مع ايماني المطلق بان العربي اني لاينظم انفه بنظام فهو ابن الحرية

والفصاحة والجرأة والايمان الا ان الايمان كذلك وارد بمحقق لايمكن نكرانها . فان ما يحيط بمنطقتنا من ظروف قاهرة وصعبة تقتضي ان يتلمس هذا البلد وهو في قلب هذه الظروف طريقة الديمقراطية بحذر وعناية يضاف الى ذلك النهضة والتطور اللذين يسير بهما بلدنا بصورة حيثة وما يواكب من تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية سريعة بفضل عزم جلالة قائده العظيم وهمة ابناءه الفياضة ، زد على ذلك ما تضفيه شخصية هائه الفذة وما تضفيه رسالته من مسؤوليات وطنية وقومية على هذا البلد بالاضافة لتطوره السريع هو اصاله الامة وصدق انتمائها الى ترابها المجيد ومبادئ عقيدتها السمحة واخلاقيها العربية المميزة والبعيدة الجذور مترفة عن المتزلقات والسقطات لحضارية المستجدة . كل ذلك يقتضي الحمة والالاء في ترتيب مسارنا الديمقراطي السليم في خضم تصارع الافكار والمبادئ والتي جرت الويلات وكسرت التأقلم والتمزق في ربوع وطننا العربي الكبير وهذا برأني يستدعي السير حالا بالديمقراطية سلميا بحيث يترازي مع نضوج الفكر الاجتماعي وقدرته على التلقي والاستيعاب والاستفادة من تجاربا وتجارب اشقائه العرب حيث يقف عند الهناة ويصلح وينطلق حيث حافه الخط والنجاح ببدأ حياة برلمانية كاملة . لوها تبرز اهمية اجهزة اعلامنا هذه الاجهزة والتي لامراء بانها اثبتت فلان وعيها الكامل وسلامة بمنطقها الوطني والقومي ، وانها

انما لها من تأثير عميق في حياة المجتمع جديرة باعناية والاهتمام مع انفساح المجال اليها وعلى

رابعا : الخدمات العامة : وهي الاساسيات الضرورية للتطوير والحد من الهجرة من الريف الى المدينة .

أ - شؤون المياه : بعد تسجيل التقدير الجهد القائم على العمل في سلطة المصادر الطبيعية

ومؤسسة مياه الشرب الا انه يلاحظ بطء العمل في بعض المناطق من حيث تأمينها بمياه الشرب ، كما وان بعض المناطق قد استثنيت او اُهملت من اجراء تجارب تجارب لحفر الابار الاتوازية فيها مواءمات مياه الشرب او تشجيعاً للمواطنين المزارعين على حفر الابار لاستغلال اراضيهم لمواجهة سنوات الجفاف وشح الامطار بحيث اصبحت معظم هذه الاراضي بعدد الاراضي البور بعد ان كانت من اخصب المناطق الزراعية في هذا البلد . ومثال على ذلك من الامثلة الكثيرة في بلدنا العزيزة العزيزة الاراضي الواقعة بين لوائي المفرق وجرش . ففيما يخص مياه الشرب في لواء المفرق مثلاً لا تشرب سوى خمسة وخمسين قرية بأنابيب دوريا من مجموع مائة وواحد وعشرين قرية وتسقى البقية بواسطة الصهاريج ان امكنها الوصول اليها ولم يحفر اي بئر تجريبي في هذه المنطقة بالذات .

وهنا المرجو وضع خطة مائية طموحة لرفع مستوى اهداف المؤسسة والسلطة الى مستوى الاستغلال الزراعي للمياه الجوفية بدل حصر اهدافها على تأمين المياه للشرب والصناعة فقط مع تأييدي لانشاء مجلس اعل للمياه لضبط التصرف بها بسياسة مائية ثابتة مع دعم موازنة هذا المجلس بحيث يتسنى له العمل على شراء المزيد من الحفارات وحفر الابار التجريبية في معظم مناطق مناطق المملكة الزراعية ليتمكن مزارعنا من اعادة الاعتبار الزراعي لارضه المتعطشه

الماء ولا يخفى ان بلدنا زراعي بالدرجة الاولى . ونرجو الله ان تفتح ارضنا المباركة عن كتوزها فتكون مياها الجوفية معنا لا ينضب .

ب- الاشغال العامة : الطرق : هنالك من الطرق الرئيسية والفرعية في بعض المناطق لم يتطرق اليها المناطق لم يتطرق اليها تقرير وزارة الاشغال العامة الموقرة لا من بعيد ولا من قريب . فمثلاً لواء المفرق هذا اللواء التاسع والذي تقارب مساحته مساحة لبنان، يوجد فيه ما ينوف على الثلاثمائة كم طولي من الطرق التي لم تعيد للان ، وطرق معبده اسما يزيد مجموع اطوالها على المائتي كم فمثلاً طريق جرش /المفرق / بغداد وهو من الطرق الرئيسية للملكة واقد اما فسن المفرق الى جرش بطول خمسة واربعين كم اسما معبده علما بأنه يعتبر شرياناً حيويًا لطرق فرعية لا يزيد على ثلاثين قرية فيما بين هاتين المدينتين وعمل جانبيه ففي كل عام يصاب منه ما لا يتجاوز الاربعة الاربعة كيلومترات بطريقة الترقيع لحفره وانهداماته . ثم طريق اخرى رئيسية وهي طريق / الزرقاء / الهاشمية / بلعما / رحاب مثلث النعيمه / مرتبطا بالطرق الدولية من الشمال بطريق عمان / الرمثا / الحدود السعودية . وجنوباً الزرقاء / عمان ليتواجد على جانبي هذا الطريق ما لا يقل عن سبعة وعشرين قرية / يتعثر العمل بهذا الطريق العمل بهذا الطريق العريض والمقرر فتحه منذ اكثر من عشر سنوات فكل عام يرصد له مبلغ زهيد ولم ينجز ريعه للان / رغم هدم

لم يرد ذكر اي من الطريقين في خطط الوزارة التي بين ايدينا ، واختصر الان ذكر الطرق الفرعية الهامة الاخرى وهي تسعة وعشرين طريق فرعية لم تعيد للان وتسعة عشر طريق معبده ولكن تحتلج الى صيانة هذا وقد ورد في تقرير الوزارة الموقرة ذكر طرق / المنطقة الحرة المشتركة على الحدود السورية الاردنية المفرق الزرقاء وقد كانت الدراسات توصي الى مروره في مدينة المفرق الا انني علمت انه قد نفي عنها مما سيحرم هذه المدينة الناشئة ميزة مرور هذا الطريق الحيوي فيها فيرجي اعادة النظر بمساره .

ج- التربية والتعليم : التعليم الاكاديمي على وجه العموم جيد في مراحله الابتدائية والاعدادية اما المراحل الثانوية فيحاجة الى الاهتمام العلمية لفي لواء المفرق وحده مثلاً بحدود عشر ستة الف طالب / هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان عدداً مماثلاً تقريباً لهذا العدد لا يدرس في هذه المدارس نظراً لطبيعة اهالي اللواء الاجتماعية الاقتصادية. يدير هذه المدارس اكثر من الف معلم لا يوجد قسم علمي الا بثلاث مدارس والحاجة ملحة في اللواء وامثالها للمدارس المهنية سواء الزراعية منها او الصناعية للمساهمة بتطويرها . ثم ان هنالك ملاحظة هامة ان طلاب هذه المنطقة وامثالها من اريافنا لا تحظى بقسط مقبول من العدل في ارساليات البعثات فمع القناعة بأولوية البرزين الا ان هذه القطاعات من مجتمعاتنا الطيب بحاجة الى عناية ورعاية اكثر بالمساعدة بزيادة نسبة البعثات الجامعية من

ابنائها لولاء بعد تخرجهم المساهمة بتطوير مناطقهم .

د - الخدمات الصحية : اشهر وبارتياح لعدالة توزيعها الا ان لواء المفرق بحاجة الى مستشفى وعدد من المراكز الصحية بدلاً من بعض العيادات نظراً لانتساع رقعة مع التذكير بالحد من غلاء العلاجات والمعالجات الطبية وهنا يسمح لي دولة الرئيس والمجلس الكريم ان اخلص من ذلك الى ذكر بعض الحقائق عن لواء المفرق . هذا اللواء المتراخي الاطراف والذي تتصل حدوده بحدود السعودية جنوباً والعراق شرقاً وسوريا شمالاً يسكنه مالا يقل عن مائة وواحد وثلاثين الف نسمة وقراه المسجلة بنظام التقسيمات الادارية فقط مائة وواحد وعشرين قرية (بناء منها اربعة قرى فقط) فيه خمسة مراكز ادارية . ومستوى المعيشة متدني بين ساكني هذا اللواء البكر خاصة بعد سنوات الجفاف والقحط فهو بحاجة الى خدمات معظم الوزارات . ولهذا وتخفيفاً عن محافظة اربد والتي يلحق بها خمسة الوية واربعة مديريات قضاء واربعة مديريات ناحية عدا عن مدينة اربد وقراها التابعة لمراكز المحافظة مباشرة .

(١) الطرق القروية التي لم تعيد حتى الان مبنية حسب اولوية والاهمية : -

- ١ - طريق المدور / السحري / خطلا ١٦ كم
- ٢ - طريق دمل / الكرم / العتينة / عتينة ٢٣ كم
- ٣ - طريق سبع اصير / الكرم الرف ٤ كم
- ٤ - طريق الزينة / الحرية السمراء ٤ كم
- ٥ - الطريق العام / الزينة ١ كم

- ٦ - طريق دير الكهف / تل ارماح ٧ كم
٧ - طريق ام القطين / قصيس ١٢ كم
٨ - طريق المرق / مستشفى مصبح النور ١٥٠٠ كم
٩ - تكملة طريق المنشية / ام اللولو ١ كم
١٠ - تكملة طريق الرفاعات / الجلية ٦ كم
١١ - الطريق العام / الدجينة / البويضة الغربية ٢ كم
١٢ - طريق الباعج / المرق ٣ كم
١٣ - تكملة طريق يلعما / النمره / الخان ٦ كم
١٤ - طريق الباعج / خط بغداد ٦ كم
١٥ - طريق الاجفور / الفيضة ٧ كم
١٦ - طريق العام / رجم سبع ٢ كم
١٧ - تكملة طريق حمامة العمليات ١ كم
١٨ - الطريق العام / صرة ٢ كم
١٩ - طريق بلعا / حفصاة ٢ كم
٢٠ - طريق العاقب ١ كم
٢١ - طريق التريدية / الطريق العام ٣ كم
٢٢ - طريق الزرعة ٣ كم
٢٣ - طريق تل ارحاح / دير القن ٥ كم
٢٤ - طريق خنزير / ابو السوس / مدق الديع ٥ كم
٢٥ - طريق حيان الشرف / الزعفرانه / المعمرية
رخاب ١٤ كم
٢٦ - طريق طيب اسم ٣ كم
٢٧ - طريق الشبكية ١٧ كم
٢٨ - طريق حويجا / الخط العام ٣ كم
٢٩ - طريق ام قطين / خط بغداد ٦ كم
(٢) الطرق الزراعية المقترحة فتحها مرتبة حسب الاولوية :-
أ - طريق ام العام / بويضة العليمات / البويضة الغربية حول الطريق ١١ كم
ب - طريق يلعما / المراجم / الشريفة / خريسات الحصب ١٦ كم
ج - طريق خنزير / ابو السوس / مدق الديع / حميد / الكرم ١١ كم
- د - طريق الضليل / الناصرية ٣ كم
هـ - طريق الحربة السمره / نقرة الجب ١١ كم
و - راع الخط العام ٧ كم
(٣) الطرق التي تحتاج الى صيانة :-
أ - الطريق العام مثلث مخفرام الجمام / ام الجمال الباعج / النهضة / ام السرب سما ٢٧ كم
ب - طريق المرق / ارحاب ١٢ كم وتحتاج الكوريات الى تعديل المنعطفة حيث انها تسبب كثير من الحوادث .
ج - طريق المرق / المنشية ١٤ كم
د - طريق المرق / بدون حيان المشرف ١٠ كم
هـ - طريق رحاب / يلعما ١٤ كم
و - طريق رحاب / هويشان ٣٦ كم
ز - المرق / الاجفايف ٩٥ كم
ح - طريق صبحا / ام القطين ٢٠ كم
ط - طريق صبحا / سبع اصير ١٥ كم
ي - طريق سما / المغير ١٥ كم
ك - طريق حيان / يلعما ٤ كم
م - طريق خنزير ٣ كم
- فلكل هذه الاعتبارات وماذكرته اتقدم بالطلب من المجلس الكريم بالتوصية بتسمية هذا اللواء محافظة والحاق قرى عشائري حسن التابعة للوائي جرش والزرقاء بها لا من قبيل التعصب وانما للطبيعة الجغرافية الموحدة لهذه المناطق وتشابه انماط اهالي هذه القرى . ومن ومن ثم خصه ببعض المؤسسات التي تساعد على تطويره كالمطبعة الحرة المقترحة انشاؤها على مثلث الازرق والتي يمكن انشاؤها على ارضه الجنوبية والشرقية بمحاذاة الطريق العام وكذلك انشاء بعض الصناعات الملائمة والسلام

دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة .
(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة عاد المجلس بعدها للانعقاد)
(٩)

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المقي



دولة الرئيس اخواني واخواتي

اني ادرك بحكم اختصاصي في حقل التربية وعلم النفس ان المدة التي يمكن للانسان ان يجلس فيها مستمعاً مستوعباً هي مدة قصيرة ، وان حالتي الحظ في ان تكون كلمتي بعد فترة من الاستراحة وكوني سيدة يختلف جوهر صوتي وشكلي عن بقية المتحدثين وسجلنا لو كان هناك عدد اكبر من السيدات حتى أ يعطين التغيير لهذا المجلس اثناء انعقاد جلساته نستمتع فيها لمدة طويلة لصوت الرجال لكان هناك نوع من التبدل والتغير يخلل على النفس النشاط والاستماع باستيعاب اكبر .
وأود في كلمتي هذه وبعد استئذان السيد الرئيس ان ابدأ الى القراءة احياناً وإلى التحدث احياناً أخرى كوسيلة لمنع الملل ايضاً .

دولة رئيس المجلس

مع الاختصار .

السيدة انعام المقي

متابعة

السيد الرئيس ملاحظتك في الجلسات السابقة تأخذها بعين الاعتبار ولذا سأكون عند التحدث لايراد فقط محددة لا تطويل فيها ولا تفسير عندما تأخذ بعين الاعتبار المشاكل العديدة في بلدنا التي تحتاج الى حلول ، ومشاريع التنمية التي تتطلب التنفيذ والتطوير فان الانجازات التي تمت في عهد الحكومة الموقرة والتي اطلعنا عليها في بيانات معالي الوزراء تدعوا الى التقدير والرفان . ليس من الصعب ان يقف الواحد منا لينفذ البيانات ويوجه التقديري الرأى ونحن اذ فعل ذلك نقدر المصاعب التي تواجه المسؤولين في التنفيذ ، فالتقديري ، والعمل والتنفيذ شيء آخر . ونذكر بأنه لابد وان تكون الحكومة معنية بمعظم ما نورد من الاراء حول البيانات التي قدمت . وأنا ارى ان اهتمام المجلس الاساسي في هذه الفترة من تكوينه يجب ان ينصب على المشاكل الاساسية ذات الجوهر الذي يحدد السياسات العامة ويحدد المشاكل ويقترح الحلول لهذه المشاكل والتي من شأنها ان تحقق ونحل المشاكل الاخرى المرتبطة بها . وان جاء من تفصيلات في بيانات الزملاء حول البيانات المقدمة فلا بد وان تكون سيلا لنا لتجميع المشاكل الصغيرة وتحديد المشاكل الاساسية التي يجب ان تضع لها الحلول والتي من شأنها ان تحل ما يصعب من مشاكل تتعلق بها . هذا المنطلق الذي اراه للعمل في مجلسنا في هذه الفترة من تأسيسه حيث اننا لن نتمكن في فترة وجيزة ان نناقش جميع بيانات الحكومة ونطلع على جميع الحقائق بادراك

وعلم وتقييم . وكنت اود لو تمكنت من الاطلاع على مخططات جميع الوزارات للمستقبل وتطلعاً بها وتقييمها الشامل لوضعها بحيث تبرز لنا المصاعب والمعوقات التي تحول دون تنفيذ الكثير من المشاريع حتى يكون رأينا عندما نبدية رأياً موضوعياً يمت الى الحقيقة بصلة كبيرة . هذه من ناحية ومن ناحية أخرى كنت اود ان ارى في البيانات التي تفضل بها معالي الوزراء ان ارى الخطوط التي تربط بين وزارة وأخرى متعلقة من السياسات العامة التي اووردها دولة الرئيس في بيانه . لم اتمكن في كثير من البيانات ان اجد الصلة للقضايا التي تربط بين وزارة وأخرى ومؤسسة وأخرى ظاهرة في البيانات . وان كنت لا اشك ان واقع الامر يختلف عن ذلك . فبدون التنسيق بين المؤسسات المختلفة وبدون التخطيط للتأكد من ان ما تعله وزارة تدركه الوزارة الاخرى لم تتمكن من الوصول الى غاياتنا التي نعى اليها وسيكون هناك الكثير من الضائع في الوقت والجهد والمال . وآمل ان تتمكن الحكومة الموقرة بأطلاعنا على سبل التنسيق بين مؤسساتها وسبل المتابعة للاستفادة من الجهد والوقت الذي اشترت اليهما . في كلمتي هذه اود ان اركز على قضية اساسية تتحمل مسؤوليتها جميع الوزارات وهي قضية الانسان في بلده . لقد ورد في بيان دولة رئيس الوزراء حول هذه القضية ضمن الخطوط العامة للسياسة الداخلية لحكومته الموقرة ما يلي : - ان من قناعات قيادتنا ان اية حكومة يجب ان تستهدف اول ما تستهدف توفير رخاء المواطنين وهنائه واحاطته بجر الامن والاستقرار تمكياً له من العطاء والبناء ، فالانسان الاردني كما اكد جلالة الحسين هو رأس مال بلدنا الثمين وهو مادة التنمية مثل ما هو هدفها . لقد اشارت البيانات الى البرامج

والى المشاريع المختلفة والمتعددة التي توفر الناحية للمادية للانسان في بلدنا . واود انا هنا ان اشير الى الناحية النفسية والى ناحية بناء الانسان وتنمية كائناتنا ، نحن ندرك ان ما ينفذ من برامج التنمية الانسانية لا تظهر نتائجها بالسرعة التي يلتمسها المرء في البرامج المادية . والتي هي على غاية كبيرة من الاهمية لتوفير الراحة والمناهة للانسان . غير اننا نود من الحكومة الموقرة ان تبين لنا منهاج عملها لتحسين تربية واقع الانسان في بلدنا على نطاق شامل ، وهذا الامر لا يقتصر على وزارة او وزارتين مثل وزارة التربية ووزارة الشباب والوزارتين تقومون مشكورتين بجهود كبير جداً في هذا المجال نلتمس نتائجها يوماً بعد يوم . فان ما اشير اليه يتطلب العمل من الجميع بطريق التخطيط والتنسيق والمتابعة . ان اكثر بلاد العالم تقدماً ورغم ما توفره للمواطن من خدمات ومن معاملة مبنية على قيمة الانسان وحفظ حقوقه وتوفير الرفاهية له تعنى باستمرار لاعادة النظر في الدراسات التفصيلية التي تبني على اساسها البرامج والاجراءات التنفيذية التي تؤمن للانسان الحياة الكريمة والنمو السليم الذي يعود على الامة بالازدهار . والحاجة في بلدنا هذا قد تكون كبيرة جداً خاصة في هذه الفترة من تطورنا والسرعة التي تسير فيها في نمو نا سواءً على الجبهة الاقتصادية او الاجتماعية .

اود ان اشير الى نقاط محددة بالنسبة للانسان في بلدنا اذا اخذت فئة الموظفين في الاردن . وكلكم تعرفون مشاكل الموظفين ومشاكل العمل ومشاكل الدولة نتيجة تسرب العاملين ، نتيجة الماراة لقلة الرواتب في المقابلة مع ما يتقاضاه الفرد في مؤسسة خاصة او خارج البلاد . نتيجة الحياة ، الغلاء الذي ليس يسير في بلادنا وحدها وانما في العالم كله . نتيجة كل ذلك

يوماً بعد يوم لم نحل حتى الان رغم الاهتمام الشديد بذلك وهذا مرجعه التنظيم الاداري من الناس المعنيين مباشرة في الاشراف على عملية إعطاء التصاريح بالسفر . وهناك عامل رأيتة بنفسني وقفت ثلاثة أيام متتالية بالشمس من الساعة الثالثة بعد منتصف الليل في الوقوف حتى الساعة الثانية عندما اقبل المكتب ، ثلاثة أيام متتالية حتى تمكن من أخذ إذن بالسفر . اذن المشكل نحاول ان نعالجه ولكن لاتتم معالجة المشكل الذي ننويه ونريده . هذا المثل يقلني الى كرامة الانسان ، لست ادري لم يقف أنسان أمام مدرسة ليحصل على اذن بالسفر تحت الشمس المحرقة وهناك صفوف فارغة من الطلاب مجهزة على اقل تعديل بمقاعد وتحمي الانسان من الشمس المحرقة خاصة في موجة الحرارة هذه ، لا ادري لم لا يسمح لهؤلاء الناس في الجلوس في هذه الغرف بتنظيم الى ان تتم معاملتهم . أنا اورد هذا من الناحية الانسانية لان الشكوى من المواطنين من سوء المعاملة والمهانة وعدم الاحترام أمر لا يريده اي انسان مسؤول في هذا البلد وأنا اعرف بأن التية عند المسؤولين بأن يحلوا هذه المشاكل فحبلوا لو حلت بشكل جذري سليم . بالنسبة للمواطنين أنفسهم هناك شكوى مريسة دائماً من عدم قيام الفرد بواجبه من عدم تحميله للمسؤوليات ، من عدم شعوره بالانتماء والالتزام من عدم احترامه لحقوق الغير والحق العام . هذه أمور كلها بالنسبة لي فردية وطنية لا بد من وضع سياسة محددة واضحة المعالم باجراءات تنفيذية لتثبيت هذه التراخي في نفس الانسان . وزارة التربية مشكورة بدأت في برامج عديدة ووزارات اخرى مثل وزارة الشباب التي تسعى الى فتح المخيمات وقيام الشباب بمشاريع يجعلهم يلتزمون ويتبنون الى الارض والى البلد والى المكان

نحن ندرك تدني الانتاج وتدني المستوى وتدني الاستفادة من قدرات الموظفين في بلدنا . وبالتالي يلي ذلك مع الاسف الشديد سوء التعامل الذي يصدر من بعض فئات من الموظفين نحو المواطنين عند اجراء المعاملات . لست ادري الى اي مدى يطلع معالي الوزراء على ما يجري في الدوائر والمؤسسات عندما يذهب الفرد لاجراء معاملة من المعاملات . نبدأ بأن يكون قسم في الوزارة لا يدري ما يجري في القسم الاخر في بعض الوزارات وبعض المؤسسات وانا اذكر هذا من تعين وتجربة . ليس من تجربتي العملية فحسب وانما من تجربة العديد من اخواني الذين استمع اليهم باستمرار الى المعاناة التي يجدها يذهب الفرد الى قسم فيتحول الى قسم آخر وثالث ورابع ويتخطى الموظفون في تحويله لاجراء معاملة يحتاج اليها ومن واجب الموظف ان يقوم بها . وموظفو وزارقنا واحدة لا يدركون ما يجري في وزارة اخرى . وهنا لابد من معالجة هذا المشكل معالجة جذرية عن طريق التنظيم والادارة العلمية والاهتمام بالحكيم التنظيم والادارة العلمية والاهتمام بالحكيم القوي لهذا الامر . لانه اذا لم نصلح من اسلوب العمل اليومي داخل دوائرنا وتقضي على انفسنا بالروتين فلن نتمكن من القيام بعمليات التنمية بالشكل اللائق الذي نريده . هناك محاولات عديدة لاصلاح هذا الامر ولا ننكر ذلك . نرى كثير من الوزارات يوماً بعد يوم تحاول معالجة هذه الامور ولكن في رأيي يحتاج الامر الى دراسة علمية جملوية بشكل اكبر مما يجري الان . واعطي على سبيل المثال الاهتمام في المفكرين الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، اهتمت المؤسسات المعنية بفتح مراكز اضافية لتسهيل المعاملات وانما الى اي مدى حلت المشكلة ؟ هل فعلاً حلت بفتح هذه المراكز ؟ حسب ما ارى أنا.

الذي يقيمون فيه لأن الوعظ في هذا المجال لا يربّي أكله. أهم عملية في التربية الوطنية هي عملية الممارسة ولذا لا بد من وضع برنامج واضح المعالم يحدد دور كل فئة من فئات المجتمع المسؤول عن التربية الوطنية وكل مؤسسة وكل فرد حتى يلتزم بتنفيذ البرنامج التي بدونها لن تتمكن من النجاح أي مشروع من المشاريع.

انتقل من هذه الناحية إلى ناحية العمل والقوى العاملة والقوى البشرية في الأردن. نحن نلاحظ تدن الكفاءة في العمل في بلدنا لأسباب عديدة ذكرت من بعض الاخوان ويذكرها الجميع ولا حاجة لي بأن أعيد ذكرها. لكن هل صحيح أنه لا يمكننا معالجة هذا الأمر بأسرع وقت وبأحسن السبل لكي نتمكن من تحقيق برنامجنا التدرجى بشكل أسلم؟ ليس بصحيح ان الأمر صعب ويكاد يكون مستحيلاً. فإذا تضافرت القوى الفكرية وجميع الناس الذين عندهم الخبرة في البلد. ليس من القطاع الحكومي فحسب لوضع السبل التي من شأنها أن تحقق رفع الكفاءة عند العامل وأن يحقق تدريب القوى العاملة بشكل يضمن حسن الكفاءة في الاداء، ويضمن سرعة التدريب وأن نخلص من التدريب الذي يتطلب السنوات العديدة. أنا لا أعني أن ذلك التدريب غير ضروري هو ضروري للطلاب المتظمين، أما بالنسبة للمواطنين فيجب ان نحدث برامج تدريب لاستقطاب القوى البشرية وتدريبها حتى تصبح قوى عاملة خاصة بعد ان ذكر اليوم الدكتور زهير عن ان مجتمعنا في الامة ٥١٪ منها أقل من ١٥ سنة ونسبة القوى العاملة ضئيلة جداً فلا بد من إيجاد السبل التي تعطينا الفرصة لتدريب القوى العاملة بالسرعة التي يتمكن فيها الفرد من الوصول إلى المستوى اللائق بسمعته، هو وقدرته هو. وان نحدث برنامجاً تدريبياً في الخارج

وزارة التربية في مجالات التدريب حتى نضمن توفير الأيدي العاملة للأردن ونحسب حساب ما يمكن ان يخرج خارج البلاد للعالم العربي. وهناك قضية هامة جداً هي قضية مساهمة نصف الامة وهي المرأة في الانتاج في بلدنا. اعتقد بأنني لست بحاجة لان اجد المبررات للحديث عن المرأة فبلدنا يتطلب التحرك والسرعة في التنفيذ لتهيئة المرأة بشكل لائق يتناسب مع الدور الهام الذي تلعبه في التغير السوي الذي يجتهد الكثير من المشاكل التي تنجم عن التنمية الاقتصادية. وهذا شرط لا بد منه مع أي تطور وأي نمو لا بد ان يحدث. هناك مشاكل وخاصة المشاكل الاجتماعية والمرأة اول من يقع في هذا التيار وهذا المشكل. نحن بحاجة في الأردن إلى كل يد عاملة قادرة. ويزيد للمرأة ان تسهم إسهاماً بالغاً أولاً في بناء أسرنا بناءً سليماً، يتمشى مع تطلعاتنا واعداتنا وتراثنا وثانياً بشكل يضمن سد الحاجة في البلد إلى المتخصصين والشئيين. لا أريد ان ادخل في التفاصيل بالنسبة لزواج المرأة في عمليات التنمية

دولة ورئيس المجلس

خلي المرأة مسك الختام.

السيدة انعام المقي

حتماً سيدي

بمعنى آخر انني اطلت الكلمة واعتذر عن ذلك ولكن حديثي عن المرأة هو سيكون نهاية كلمتي بالنسبة للمرأة دولة رئيس الوزراء في أكثر من مرة ركز على أهمية استقطاب القوى البشرية للتنمية في الأردن وادماج المرأة في عمليات التنمية ونحن ننظر إلى دخول المرأة ميدان العمل ليس من الناحية الاقتصادية فحسب وإنما من الناحية الاجتماعية



معالي السيد عبدالله الرملاوي :

الاخوة رئيس واعضاء المجلس الوطني المحترمين
الاخوة رئيس واعضاء مجلس الوزراء المحترمين

استهل هذا البيان بأن سجل للحكومة تحاياها المشكور مع طلب المجلس بأن تقدم له بياناً عن سياستها الداخلية العامة بعد ان كانت قد تجاوزت مع طلبه بتقديم بيان عن سياستها الخارجية.

واري انه من الحق ان أسجل أيضاً في مستهل هذا البيان ان مناقشات هذا المجلس لهذه البيانات قد خلقت تفاعلاً ييشر ويدعو للامل بأن تكون على بداية تجربة نعمل كلنا لنجاحها لانها في هذه الظروف الوطنية والقومية تجربة تمس صميم الكيان والمصير الاردنيين الوطنيين وتؤثر في المسار والمصير القومي العربيين

اجد من الضروري ان ابرز بعد ما تقدم أني ارى ان من اهم ما جاء في بيان الحكومة حول سياستها الداخلية هو ماورد في مطلع بيان بيان دولة الرئيس حينما حدد طبيعة هذا المجلس

أيضاً ومن ناحية أهمية وصول المرأة إلى مستوى لائق لها كأم وربة بيت ومنتجة في المجتمع مثلها سواً مع الرجل. وديننا الحنيف شرع للمرأة حق العلم وحق العلم ولذا فنحن نسير في خط يتمشى مع ركائز ديننا. أود ان اطلب بهذه المناسبة ان نتاح لي الفرصة وسأقدم بطلب خطي ان اتقدم إلى مجلسكم الكريم في مرة قادمة بدراسة محددة عن دور المرأة في التنمية في الأردن حتى نتمكن ان نعطي هذا الأمر أهميته التي يستحقها

سيدي الرئيس ان كنت قد اطلت في كلمتي مع انني في بدء الكلمة كنت سأختصر ولكن هذه التواحي التي تفرق لها اخوتي واخواتي بشكل مختصر رأيت ان أركز عليها لأهميتها لان أي مشروع في التنمية وأي برنامج ان لم يكن هناك معه تنمية للإنسان وتنمية للقوى البشرية فلن يكون.

هناك نجاح في المشاريع بالشكل الصحيح اللائق. وأنا على يقين بأن الحكومة الموقرة تأخذ هذا الأمر بكثير من الجدية وآمل ان استمع إلى البرامج التي وضعتها الحكومة الموقرة في هذا الباب.

وشكراً جزيلاً واعتذر عن طول الكلمة وإنما اردت ان اوضح هذا الكلام بالشكل الذي اراه مناسباً شكراً جزيلاً.

دولة رئيس المجلس

بالمعكس شكراً لك وننظر الدراسة الموسعة.

(١٠)

دولة رئيس المجلس

الكلمة لمعالي السيد عبد الله الرملاوي
فليفضل.

كلنا من أهل

بأنها صيغة لمشاركة شعبنا لما في تحمل المسؤولية ان ادراك واستلهم الحقيقة الكبرى من ضرورة مشاركة شعبنا للسلطة التنفيذية تحمل في المسؤولية « انما هما الادراك والاستلهم اللذان يكونان المفتاح والصلاح رسم وتنفيذ وتقييم وتصحيح كل سياسة داخلية او خارجية تضعها الحكومة كل حكومة .

واذا كانت المشاركة بمفهومها المباشر تعني مشاركة هذا المجلس للحكومة في تحمل المسؤولية فإن المشاركة بمفهومها الاساسي والموضوعي والجوهري انما تعني ويجب ان تعني مشاركة الشعب للسلطة التنفيذية وللمجلس الوطني في رسم المسار والمصير الوطنيين والقوميين بمنطق المبدأ الذي اكده التاريخ عبر مراحل وجوده دستورنا الذي اقسنا بالحفاظ عليه في المادة (٢٤) حيث يؤكد « الامة مصدر السلطات » وان الامة تمارس سلطاتها وفق احكام الدستور .

والامة مصطلح ذو مدول واقعي يعني كل ابناءها من الذكور والاناث ولكنه بالاضافة الى ذلك مصطلح ذو بعد تاريخي يشمل الاجداد والترات في الماضي ويشمل الاجيال والآمال في المستقبل الامر الذي يفرض في كثير من الاحوال على الاجيال القائمة بان لا تميت بالقضايا الكبرى بزعم الواقعية متناسية اهداف وتضحيات اجيال مضت ومتجاهلة تطلعات وآمال اجيال صاعده كما هو الحال بالنسبة لتصرير فلسطين في هذه الايام ان مبدأ ان الامة مصدر السلطات - بذلك المفهوم الواقعي والتاريخي للامة - هو المفتاح والصلاح لاحتراز النصر في مواجهة التحديات وحل المشكلات الداخلية او خارجية . هكذا يقول التاريخ وهكذا يؤكد الدستور ، ويرتب على هذا التأكيد

انه اذا قلنا باضباع هذا المفتاح واذا كسرنا باطفيان هذا السلاح فتحول الشعب - بالضباع والطفيان - من مصدر للسلطات الى عبد للسلطة ومن مواطنين الى رعايا ومن احرار عبيد فأنت بذلك سوف نخون الماضي وتراثه ونعجز عن مواجهة الحاضر وتحدياته وتسقط دون صنع المستقبل وتطلعاته .

استنادا الى هذه القاعدة الكبرى فأني انطلق لتحليل بيان الحكومة عن سياستها الداخلية وسأقتصر في هذا التحليل على ما يتعلق بالحريات العامة بصورة اساسية وخاصة ولكنني قبل مباشرة هذا التحليل لمسألة الحريات العامة لا بد لي ان اؤكد النقاط التالية :

١ - ان العناية بجميع حقوق ومجالات السياسة الداخلية - المتعلقة بالخدمات والانتاج المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية والمادية او المتعلقة بالشؤون الفكرية والثقافية والروحية هي عناية بأمور اساسية لا تقل اهمية عن بحث مسألة الحريات

ولذلك فأني أعلن بكل تأكيد تأييدي الكامل لكل ما ورد في كلمات زملائي المحترمين الذين طالبوا الحكومة ببذل العناية الخاصة بالشؤون المعاشية المادية والثقافية والروحية لابناء شعبنا وبصورة خاصة ابناء باديتهم ورفيقه ابناء مضاربه وقرائه الذين يكونون في الاردن وعلى مدى الوطن العربي اصالة شعبنا ومنبع التضحية والعطاء والطليعة من بين الصفوف فلا بد وان يعاد النظر بصورة مدروسة واكيدة في توزيع العناية والخدمات بكافة اشكالها وصورها المادية والمعنوية بحيث لا تتال المدن الكبرى حصه الاسد على حساب البادية والريف والمدن الصغرى .

وقلة الموارد ومسايفة الزمن كلها حقائق تلقي على بلدنا تحديات تحتاج لكوادر صلبة وعزائم لا تنفني ولا شك في ان اقتناع السلطة التنفيذية بأن من واجب كل حكومة ان تستهدف توفير رخاء المواطن وهنائه واحاطته بيجو الامن والاستقرار تمكينا له من العطاء والبناء هو اقتناع هام وسليم وأساسي . ولكن بما لاشك فيه ايضاً ان ثمة حقيقتان كبيرتان، واقتناعان أساسيان يجب ان يعضا ويؤكد الاقتناعان السابقة .

اما الحقيقة الكبرى والاقتناع الاول الذي لا بد من ان نقيم في ضرره كل الحقائق والقناعات وتوضع على اساسه كل الخطط والسياسات انما هو المبدأ بل المفتاح والصلاح الذي اشرنا اليه في مطلع هذه الكلمة الا وهو :

« الشعب مصدر السلطات ، هو الغاية والوسيلة » وانه بغير شعب حر يمارس حرياته ، مسؤول يعني اهدافه وغاياته ، ويدرك نوع وحجم تحدياته بغير ذلك فانه في المعطيات القائمة والمواجهة الدائمة للعدو والطامع الذي لا يشبع ، فلا سبيل الى رخاء او هناء او أمن او استقرار الا اذا اعرفنا ونحركنا مؤمنين بالشعب ومعترفين بانه الغاية والوسيلة .

كذلك فانه مما شك فيه ان الحقيقة الكبرى والاقتناع الثاني الذي لا بدوان يلازم الحقيقة والاقتناع الاولين « المبدأ » ان الحياة حركة وتقدم وان الجمود عدو الحياة عدو للتقدم عدو للاستقرار والامن .

ان التغيير لابد وان يأخذ مجراه في الاتجاه الذي تقتضيه مصلحة الامة وبالسرية التي يتطلبها نبض العصر ، ومعنى هذا ان السياسة الداخلية بمفهومها الواسع والشامل لا بد وان تكون سياسة تقدم على طريق التغيير .

٢ - انو بصورة عامة وفي معرض الحديث عن السياسة الاقتصادية وسياسة التنمية فلا بد من قبول الدولة ضماناً للمصلحة العامة في مواجهة مدخل المصالح الفردية والاحتكارية الجشعة ، وضماناً لتحقيق حكم الاستثمار اللازم لاقامة بعض الصناعات الاساسية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني بميزل عن مقياس الربح السريع والجشع الذي يتطلبه عادة رأس المال . ولم يعد ينفع في هذا العصر ان يساق في وجه هذه الدعوة الصريحة لتدخل الدولة في الاقتصاد ، انظرح نظريات عن الاقتصاد الحر ونظرياته التقليدية فقلد مر التاريخ بهذه النظريات واصبح تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية والاخرى حتى في اكثر البلاد الرأسمالية تدخلا تاماً ومتصاعداً في حجمه وفي نوعه .

٣ - ان التمسك بمبادئ الاقتصاد الحر - حتى مع تدخل الدولة كما ذكرنا يقتضي بالضرورة التي لاجال التساؤل فيها الاخذ بمبدأ الاسس الديمقراطية السياسية التي تتسجم مع تلك المبادئ الاقتصادية والاجتماعية .

فلا يستقيم لاحد ان يرفع صوته عالياً يطالب بالاقتصاد الحر ويؤكد الحوافز الشخصية ولكنه في الوقت نفسه يرفع صوته عالياً ضد مبادئ الحريات العامة والنظام السياسي الذي يلتمح بذلك النظام الاقتصادي ذلك تناقض يرفضه التاريخ ولا يقبله المنطق ويأباه المجتمع . هذا بميزل عن رفضي الشخصي للاقتصاد الحر وديمقراطيته .

ولا مرا في ان السياسة الداخلية بل والخارجية الشاملة العليا للدولة تتبع من قناعات او قل مبادئ وتتأثر بوقائع او قل معطيات واقعية .

ولا شك في ان الاحتلال المستمر لارضنا والمواجهة الحاسمة والدائمة مع عدو طامع لا يشبع

والتغيير في الاردن شأنه في كل قطر عربي يجب ان يتم على اربعة ابعاد رئيسية تفرضها حقائق الحياة ومنطقها في وطننا العربي عندما نذكرها في نطاق عالمنا وسياق عصرنا وهذه الابعاد هي التي لا بد ان تستلهمها كل سياسة داخلية .

اولا : البعد الرحلوي التابع من وحدة الامة العربية ووحدة قروميتها ومصيرها وما يقتضيه ذلك من رفض ا كيد وشديد للاقليمية والطائفية مهما كانت الاعلام التي ترفعها والافتنة التي تخفي هذه الاقليمية او الطائفية وراءها .

ثانياً : بعد العدل الاجتماعي التابع من انسانية الانسان التي ترفض الاستغلال الطبقي والفردي في ذاته ولانه يحول دون التطور الاقتصادي الاجتماعي على طريق الحياة الافضل .

ثالثاً : البعد الديمقراطي التابع من الاعتراف الاكيد بان حرية الانسان بأن يقوم اساسي من مقومات وجوده وان حرية الشعب امضي الاسلحة في بلوغ اهدافه والانتصار على اعدائه سواء كان الاعداء من الخارج او كان بعض الاعداء من الداخل ايضاً .

رابعاً : بعد استرداد اجزاء الوطن السليب وهزيمة الحركة الصهيونية الغازية هزيمة نهائية ترفع عن كاهل الامة العربية خطراً فريداً في نوعه يتهدد هذه الامة في ارضها وعرضها ، في وجودها ومصيرها ، في حضارتها وتراثها .

ان السياسة الداخلية السليمة لا بد وان تنطلق من ادراك وقبول ضرورة التغيير على هذه الابعاد المذكورة ، ومن ادراك وقبول ان الحريات العامة العامة هي أقوى الضمانات في ان تسير حركة حركة التغيير هذه في نطاق المشروعية والدستورية وذلك ان رض الحريات العامة كدخل للتغيير

إنما يقيم أوضاعاً تضع بدل للمشروعية ليس مشروعا .

على هدى ما تقدم وفي ضوءه تنصدي لمناقشة موضوع الحريات العامة بصورة اكثر تفصيلا فنقول ان هذا الموضوع يشمل مسألتين متفاعلتين هما :

أ - الحريات العامة .

ب - سيادة القانون .

سنين موقف الدستور من هاتين المسألتين بعد ان بينا اهميتها التاريخية والمقاتية ، ثم نشرح الواقع القائم فيما يتعلق بكل منهما لنخلص من ذلك الى مقترحات محدده .

جدير بنا ان نقرر ان الدستور الاردني حقيق بأن ينتخر به لدى مقارنته بمساطر الاقطار العربية العربية بل دساتير بلاد العالم الثالث عموما فمن حقنا ان نطالب باحترامه وتطبيقه وعلى الاخص في باب الحريات بصورة تفخر بها كذلك .

يؤكد الدستور الاردني في فصله الثاني حقوق الاردنيين وواجباتهم ، وتري في جميع مواده روح ان الاصل هو اطلاق الحرية وان القانون انما هو منظم لممارستها وفقاً للدستور او قيلا على هذه الممارسة احتراماً لحريات الآخرين او لمصلحة المجتمع وليس في الدستور في الدستور الاردني نصاً وروحاً ما يجوز ان يكون القانون قناعاً لالغاء الحريات وقبول الحكومة اية حكومة وتبرير الاستبداد .

ولعل اول الحريات الجديرة بالبحث في هذه المناسبة هي :

١ - حرية الرأي وفي مقدمتها حرية الصحافة المادة (١٥) .

٢ - حرية الاجتماعات وتآليف الجمعيات الجمعيات والاحزاب السياسية المادة (١٦) .

ان حرية الرأي تتجسم اساسا في حرية الصحافة بكونها السبيل الاوسع والافضل في التعبير عن الرأي والاسهام في صنع الرأي العام .

ولست براغب في ان اتحدث عن موضوع الصحافة ببلاغة او مبالغة . يكفي أن أقول أولاً أن الصحافة أصبحت في كل بلد متملن بحكم سلطة رابعة تضاف الى السلطات التقليدية الثلاث وان هذا الوصف جدير بالمراعاة مهما كانت للتأخذ على اية صحيفة او صحفي . وانه من التطاول غير المبرر ان يجعل احد من نفسه حكماً يقيم الصحافة في بلده تقيماً ينطلق من موقف او مصلحة محدودة وضيقة او يستند الى معيار رضا الحكومة اية حكومة .

ثم ان اقول ثانياً ان الدستور وهو يتحدث عن حرية الرأي والصحافة في المادة (١٥) منه وحيث اشترط ان تكون الصحافة والطباعة والتعبير عن حرية الرأي ضمن حدود القانون بين في الفقرة الرابعة من هذه المادة رفض القاطع لتضييق هذه الحدود بحيث يصبح القانون سيلاً لحق هذه الصحافة بل سيلاً لتضييق الشديد عليها .

ان هذه الفقرة لا تجيز حتى في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطوارئ ، ان يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والنشرات والمؤلفات والاذاعة الا رقابة محدده أو مسد محدوده - وفي الأمور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني فاذا كان الأمر كذلك في حالة الاحكام العرفية او الطوارئ فكيف يكون الامر في حالة القوانين العادية انه على سبيل

القطع لا يجوز ان تكون الرقابة الا محدودة جداً وفي أمور تتصل اتصالاً وثيقاً بالسلامة العامة العامة واغراض الدفاع الوطني .

ذلك هو الوضع الدستوري فما هو الوضع الواقعي من ناحية قانون المطبوعات ومن ناحية الممارسة الفعلية .

الوضع الواقعي من ناحية قانون المطبوعات محزن ومؤسف ويبدو ذلك من مقارنة قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ ثم قانون المطبوعات المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ ثم قانون المطبوعات النافذ - وهو ليس قانون مؤقت - اقره مجلس النواب السابق بعد ان عدل القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ .

ان مقارنة هذه القوانين تبرز اتجاهات رجعية وتراجعية مؤسفاً يبدو على سبيل المثال لا الحصر في النصوص المتعلقة بالمسائل التالية :

- ١ - الترخيص .
- ٢ - حق الطعن في محكمة العدل العليا .
- ٣ - ما يحظر نشره .
- ٤ - جرائم المطبوعات .
- ٥ - العقوبات الادارية .

ولكي يتضح لنا الامر فأنني اذكر ان القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ الذي انفي قانون سنة ١٩٥٣ لم يصدر مثلاً في اعقاب نكسة (٦٧) او قبل حرب سنة ٦٧ لتبرر تقييد الصحافة بتلك النكسة او الحرب بل انه صدر في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٩٨٧) تاريخ ٢١ شباط ١٩٦٧ .

وما هو ادعى للاسف بعد ذلك ان القانون المؤقت المذكور الذي بدأ عملية الرجعية والتراجع في هذا الميدان عرض على مجلس النواب سنة ١٩٧٣

هذا من الأشهر

يصبح قانوناً عادياً فلم يكتف المجلس بالإبقاء على جميع الأحكام الرجعية والتراجعية التي في القانون المؤقت بل زادها شدة بلغت حد مخالفة الدستور الصريحة كما يبدو في المادة (٣٨) (أ) من هذا القانون ان إلغاء قانون المطبوعات رقم ٧٣/٣٣ بوصفه قانوناً غير لائق ببلدنا وصحافته وكرامته ووضع قانون يحترم حرية الصحافة وكرامتها أصبح امراً ملحقاً لا بد وان نجد السبل لمعالجته الحاسمة والسليم.

أما تطبيق قانون المطبوعات رقم ٧٣/٣٣ رغم رجعيته وقد كان في كثير من الاحيان عبر سنوات عديدة تطبيقاً تعسفياً بحيث أصبح ممن الواجب والعدل العوده عن بعض هذه التطبيقات دون الانتظار لوضع القانون الجديد الذي اطالب به .

واشير بهذه المناسبة الى جريدة الشعب والتي آمل ان يجد دولة الرئيس ان الوقت قد حان لاعادة النظر في أمرها بقطع النظر عن كل ما يقال .

الموضوع الثاني :

حرية الاجتماعات وحرية تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية

لقد أكد الدستور حق الاردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون واعتقد ان هذه الحرية الاساسية هدرت خلال السنوات الطويلة الماضية وقد آن الوقت لكي نحترم من جديد .

أما المسألة الاساسية في هذا الباب فهي حرية تكوين الاحزاب السياسية .

ان موقف الدستور من هذه الحرية صريح و متميز : لان يجعلها الحرية الوحيدة غير المقيدة بمحدود القانون . ان المادة (١٦) -٢- من الدستور نصت على أن للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غاياتها مشروعة

ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف احكام الدستور ولم ترد بعد ذلك عبارة في حدود القانون .

ومعنى هذا أن لايجوز دستورياً وضع قانون يقيد حرية تكوين الاحزاب او يحد منها وكل ما هو جائز قانوناً ما نصت عليه الفقرة (٣) من المادة (١٦) وهي ان ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مرادها .

وكل قانون موضوع مخالف لما تقدم يكون قانوناً غير دستوري ومتحدياً لاهم مبادئ الدستور ان هذه المسألة على غاية الاهمية لان الطريق السليم الصحيح نظرياً ودستورياً في ممارسة الشعب للعمل السياسي هي من خلال التنظيمات السياسية .

هذا هو الوضع الدستوري فما هو الوضع الفعلي تجاه هذه المسألة ؟ :

١ - ان الحياة السياسية تمارس في البلد من خلال «الشلل» السياسي وهي مجموعات متعددة تلتفت كل مجموعة منها حول شخص مرشح ليكون رئيس وزراء يمارسون معه الحكم اذا حكم ويمارسون معه «الزن» اذا خرج عن الحكم انتظاراً للعردة وهكذا . . .

ان هذا الوضع يفسد الحياة السياسية بل يفسد المسيرة الانتصارية والاجتماعية بصورة لا يمكن انكارها او الدفاع عنها . ولو كان الامر يقتضي ان أسوق امثلة لتبسط في ذلك ولكن الامر لا يقتضي فكلنا يعرف ما أريد ان اقول وفي المقدمة رئيس الحكومة وزملاؤه .

٢ - والى جانب هذا الشلل تقوم بعض الفئات الصغيرة التي تكون احزاباً سرية او غير مرخصة ، وكلها ليست بالحجم او القوة المؤثرة .

فهل هذه الصورة افضل من صورة تطلق فيها حرية العمل الحزبي للدستور ؟ احزاب معلنة رعلنية

غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف احكام الدستور وتراقب مرادها . وفقاً لقرائين يوضع من اجل ذلك .

انني اجيب على هذا السؤال بكل الاقتناع ان حياة سياسية تقوم على احزاب كالتى وصفت تفضل بكل المعايير حياة سياسية تصنعها «الشلل» والاحزاب التي تحت الارض . واضيف ان المشاركة الشعبية التي تحدثنا عنها في مطلع هذا البيان او التي اشار اليها دولة الرئيس في صدر بيانه لا تحقق اصلاً بغير صيغة الاحزاب السياسية العلنية والدستورية .

القانون :

اولاً : ترتبط سيادة القانون بالمشروعية ، ويكرنان مع بعضهما قاعدة فكرية وقانونية ومسلكية اساسية في فهم الدول ورسم سياستها الداخلية والخارجية ولستنا بمعرض تحليل فقهي لهذه القاعدة لاننا نكتفي بتأكيد بعض مبادئ مشتقة منها لا بد بد من مراعاتها واحترامها تأكيداً البيان القانون وتدعيماً للشرعية وهذه المبادئ هي :

١ - فصل السلطات وتعاونها ، وبيان صفة سلطة القضاء المتميزة . ان العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مسألة نظمها الدستور واسهم في ذلك مبادئ حضارية انسانية مقبولة ومؤكده في هذا النطاق فان السلطة القضائية تبرز بوصفها السلطة الساهرة على تطبيق القانون والحامية للحريات العامة، فيكون استغلالها اولاً وعدم قول السلطة التنفيذية عليها ثانياً واحترام اختصاصها ثالثاً من اهم معالم ومعاني سيادة القانون ومن اجل تحقيق هذه المبادئ فاننا نطالب بقوة بتحقيق مايلي : مع تأكيد كل مارد في كلمة الزميلة نائلة الرشدان بهذا المجال .

١ - ضمان مستوى من المعيشة الكريمة للقضاء يتناسب مع جلال وطبيعة مهمة رجاله ونرى ان كل تحسين في ظروف معيشة القضاء انما هو حق للقضاء على المجتمع يتميز عن حق كل كل مرفق آخر من مرافق الدولة ونرى لذلك ان لا توقف علاوة القضاء عند حد العشرين سنه بل ان تمتد الى حد الثلاثين سنه ايضاً وان تضمن لروساء محكمة التمييز واعضاؤها وروساء الاستئناف والبداية علاوات خاصة ومجزية .

٢ - استبعاد كل تدخل للسلطة التنفيذية في شؤون السلطة القضائية ، فنرى وجوب الغاء حق وزير العدل في تنصيب تعيين القضاء او تنصيب احالتهم الى المحاكم .

٣ - الغاء كل حكم في كل قانون يقضي بتحسين اي قرار اداري من الطعن امام محكمة العدل العليا مدركين ان القرارات الادارية المتصلة بشؤون السيادة لا تخضع بطبيعتها الطعن امام القضاء دون نص على ذلك اذن وانه لا مبرر اصلاً لتحسين القرارات الادارية ضد الطعن امام محكمة العدل العليا .

٤ - الرجوع عن سياسة التوسع في صلاحيات المحاكم الخاصة والاستثنائية على حساب صلاحيات المحاكم النظامية واشير بهذا الصدد الصدد الى تحويل كثير من الجرائم الى المحكمة العرفية خلافاً لنص الدستور واستقلال القضاء .

ان الزعم بأن تحويل مثل هذه الجرائم كجرائم الموظفين مثلاً يضمن السرعة والحسم والردع زعم خادع ، لان الحقيقة ان هذه السياسة تحرم المواطن من حقه في تعدد درجات التقاضي وتترك للحكم العسكري مزاجية التصرف في احكام المحكمة العرفية ،

هكذا من الأشغال

واسبق على ذلك امثله كثيرة نزلت فيها احكام المحكمة العرفية واخرى صدقت فيها هذه الاحكام دون ضابط مفهوم او مقبول وبعض هذه الامثلة وارد في عريضة مقدمة لهذا المجلس .

٥ - ومن الواجب ان اشير في هذه المناسبة الى ضرورة النظر في اوضاع قضاء المجالس العسكرية الى ضرورة النظر في اوضاع قضاء المجالس العسكرية ، بحيث تحقق الاسس التالية : -

اولا : ان يتمتع هؤلاء القضاة بالاستقلال والحصانات والامتيازات التي يتمتع بها القضاة المدنيون النظاميون في نطاق كادر يحقق تلك القيم .

ثانياً : ان ينشأ مجلس عسكري استثنائي بشكل درجة تقاضي ثانية بدلاً مما هو متبع الآن حيث تعاد قضية حكم مجلس عسكري الى آخر لا يشكل درجة تقاضي اعلى بل قد يكون مشكلاً من رتب وخبرات ادنى منه لكي ينظر في ذلك ذلك الحكم مجدداً .

ثالثاً : ان يفتح مجال تمييز احكام المجلس العسكري الاستثنائي امام محكمة التمييز في القضايا غير المتعلقة بالضبط والربط والشؤون العسكرية .

رابعاً : تعدل القوانين ذات العلاقة بما يحقق هذه المبادئ .

٢ - ومن ابرز معاني تحدي سيادة القانون اعتقال المواطنين اعتقالات ادارية غير محدوده الزمن ، قد يبقى المواطن فيها معتقلاً سنوات سنوات بعد انتهاء التحقيق دون تقديم للمحاكمة فأرى ان تعدل جميع القوانين المتعلقة بهذه المسألة بحيث لا يجوز ان تزيد مدة اعتقال المواطن مهما كانت تهمة عن ثلاثة أشهر ان يحول بعدها للمحكمة او ان يطلق سراحه .

وارى من العدل والانصاف اطلاق سراح جميع المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم مدد أكثر من ثلاثة أشهر او تقديمهم للمحاكمة .

انني أعلن بوضوح في هذا المجال بالذات انني ضد كل تحرك يستهدف بصورة مباشرة او غير مباشرة تعريض الاردن الى اوضاع شبيهة بأوضاع السينات او شبيهة بأوضاع لبنان تحت اسم الحريات ولكنني لا اعتقد .

ان ذلك يقضي او يميز اعتقال المواطنين الى آجال غير مسماة بدون تقديم للمحاكمة ، ولا يغير من هذا الامر شيئاً ان يكون الاعتقال بالاستناد الى قوانين استثنائية او تعليمات عرفية .

واخيراً وليس آخراً فاني على بيان الحكومة انه لم يتعرض . بيان السياسة الداخلية لشرح هذه السياسة بصدد الجزء المحتل من البلاد اي في الضفة الغربية من اجل تأكيد وتدعيم صمود هذه الضفة باعتبار ذلك من صميم شؤون الاردن الداخلية .

وانني انتهز هذه الفرصة لوجه كلمة هادئة بهذا الشأن الى جميع الدول العربية ولجامعتها فأقول :

ان كل بحث في تدعيم صمود الضفة الغربية ومساعدتها على مواجهة التحديات الصهيونية لا يقوم على اعلى اعتبار هذا التدعيم او المساعدة شأننا من صميم شؤون الاردن الداخلية انما هو بحث يتبلور في الحاق الاذى بالقضية والصمود والمستقبل كما اثبتت بصورة قاطعة تجربة المواقف والسياسات الاقليمية والاتصالية تجاه الاردن بصفته ارضاً وشعباً .

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الاكرام
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
وبعد :

فقد استمعنا جميعاً الى بيان دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران والسادة الوزراء عن السياسة الداخلية والخارجية والامتحانات لسائر الوزارات والمؤسسات ، لقد سادني وانما استمع الى المتكلمين والخطباء من الحكومة ومن المجلس شعوران ، الاول هو حرص الجميع على مفهوم الشورى والحوار الصريح البناء المبني على الاحترام المتبادل والذي يهدف بالتالي الى خدمة الفرد المواطن والشعب بمجموعه ، ولعمري ان هذا لمعلم من معالم عقيدتنا وتراثنا الاسلامي الذي ان تمسكنا به في الاطوار السياسي كان مردوده الخير والعطاء للحاكم والمحكوم وصدق الله العظيم اذ يمدح المؤمنين « وامرهم شورى بينهم » وقوله تعالى : « وشاورهم في الامر » فاذا عزمت فتوكل على الله » .

والثاني ، هو فعالية الخدمات التي ادتها حكومة السيد بدران في سائر المرافق والميادين الداخلية رغم ضيق ذات اليد وقلة الامكانيات المالية ، مما تستاهل عليه الشكر والتقدير .

وازاء ما استمعنا اليه من تفصيلات كلمات عشرات الزملاء الذين سبقوني في الكلام ساقصر كلمتي هذه على بعض الملاحظات والمطالبات التي لاجد مندوحة عن الكلام فيها .

اولاً : رغم الجهود القيمة التي تبذلها وزارات التربية والاعمال والشؤون الاسلامية في تربية المواطن وتوجيهه ، الا اننا نلاحظ بعض التغيرات التي بدأت تظهر في المجتمع الاردني وتؤثر سلباً في

الاخوة رئيس المجلس واعضائه
الاخوة رئيس مجلس الوزراء واعضائه
هذه وجهات نظر في موضوع الحريات
مؤسسة ومبلوره اضعاها اماكم آملا اخذها بكل ما يستحقه من عناية مدركين ان :

الحريات العامة هي طريق التماسك الوطني .
الحريات العامة هي طريق اداء الدور القومي سواء كان اداؤه بالنموذج او بالضغط .
ان الحكم المرتكز الى شعب يمارس حريات في الواقع العربي القائم يكون حكماً قادراً ان يلعب دوراً قوياً فعالاً وان يطلب بحقوقه القومية الثابتة من دوره في المواجهة وموقفه الاستراتيجي والعسكري من خلال النموذج الطيب والضغط المؤثر في وقت واحد .

والاردن من اول الاقطار العربية القادرة على اداء ذلك الدور القومي بالنموذج والضغط المرتكزين للحريات العامة اذا اراد وارجو ان يريد .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١١)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للدكتور اسحق الفرحان .



سلوك الفرد والجماعة مما يؤدّي مناخاً تنزّالاً فيه الجريمة والانحرافات الخلقية وبما قد يوصلنا الى حافة أزمة اخلاقية احلر منها .

واني اعتقد ان ضعف العقيدة الإسلامية في النفوس ، وعدم الانسجام والتنسيق في التوجيه الوطني بين المؤسسات المعنية ، هما اهم اسباب تلك الظواهر السلبية في اخلاق شبابنا ومجتمعنا ، فلم تعد المدرسة وحدها مسؤولة في القرية القريبة عن التربية بل المسجد والصحيفة والاذاعة والتلفزيون والنوادي والمؤسسات الفكرية والاجتماعية ، ولذلك فاني ازاء هذا اقترح اقتراحين محددين على الحكومة وهما :

أ - ضرورة إيجاد مجلس اعلى للتوجيه الوطني تكون مهمته رسم السياسة العليا للتوجيه الوطني والتنسيق بين اوساط التربية والتوجيه من بيت ومدرسة وجامعة ومسجد ومؤسسة اعلامية ، ويشترك فيه ممثلون عن وزارات الامم والتربية والاعراف والشؤون الاسلامية ، والثقافة والشباب والجامعات ، وممثلون عن القطاع الخاص .

ب - دعم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية دعماً حقيقياً مؤثراً لا بصفتها وزارة محافظة على عقارات الاوقاف وصيانتها بل باعتبارها وزارة خدمات تخدم الروح والخلق كما تخدم وزارة التربية العقل والفكر ووزارة الصحة الجسد والعافية فهي تبرز قيم الامة واخلاقياتها وتراثها والتي انظر بوجع الى خلل ما يقارب من ستمائة قرية وهي في المملكة من مساجد تؤذي فيها شعائر الله من قبل اجيال هذه الامة الامر الذي يستدعي تبني برنامجاً مكثفاً سريعاً لسد هذا النقص في عدد المساجد بالإضافة الى تخصيص مصل صغير في كل بناء مدرسة يقام .

ثانياً : ونحن نواجه احتلالاً اسرائيلياً بغضباً لاغلى بقعة من وطننا العزيز يجرّم اهلنا في المحتل من ارضنا من الحد الأدنى للخدمات فيهددهم بالتخلف والاضحلال ، كما يهددنا صباح مساء في مكتسبات خططنا التنموية ، فهو عدو لقيم لا يرحم فأنني اعتقد بأن سلاح الرعدة الوطنية والتراحم والتكافل هما افضل سلاح ظهير لقواتنا المسلحة في مواجهة عدونا الشرس وازاء هذا فأنني اقترح على الحكومة الاقتراحات المحددة التالية :

أ - تشكيل لجنة من اعضاء المجلس الوطني الاستشاري للقيام بالاتصال بالدول البترولية لتقديم مزيد من الدعم المالي لقواتنا المسلحة التي هي الخط الاول للدفاع عن دنيا العروبة وبيضة الاسلام والذي لا انهار لا سمح الله لاصبحت مكة والمدينة وآبار البترول في مرمى العدو وفي خطر حقيقي داهم .

ب - لقد اهدت بالحكومة في جلسة سابقة للمجلس وكرر ذلك اليوم ان توجد معهدا للدراسات الاستراتيجية والاستفادة من الطاقة البشرية الممتازة المتوافرة في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ، وذلك بقصد تقديم الدراسات والتوصيات للحكومة فيما يتعلق بمعرفة طاقات امتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعرفة طاقات عدونا الاسرائيلي في هذه المجالات ، فالمعرفة وخصوصا في هذا القرن هي مصدر القوة ، وهي من افضل الاسلحة في مراجعتنا مع عدونا المتربص .

ج - ولايجاد مصدرا ثابت للدعاة بين اهلنا الصامدين في المحتل من ارضنا ولزيد من المقاومة الذاتية للشعب الذي احتلت اغلى مقدساته وحرقت مسجده الاقصى فأنني اقترح على الحكومة ان تبني وزارة الاوقاف بالطريقة المناسبة إيجاد كلية

مجمع اللغة العربية الاردني في جهوده مع الجامعة الاردنية لحث الخطى في تعريب التعليم الجامعي بالسرعة الممكنة فاللغة الام هي مصدر اعتزاز اجيالنا ، وتعكس هوية الامة في نفوس ابناءها .

خامساً : من الملاحظ ان معظم الخدمات والصناعات تتركز في اقليم العاصمة حيث يتركز السكان انني اريد ان احلر هنا من حقيقة معروفة للجميع وللحكومة المتعاقبة وهي ان تضخم اقليم عمان سكانيا وصناعياً على حساب الريف والاقاليم الاخرى في المملكة انما يشكل خطأ جسيماً من الناحية الاستراتيجية عسكرية واجتماعياً واقتصادياً انا نريد ان يكون ديب الحياة في جميع اقاليم المملكة ولذلك آن الأوان ان يبرز التخطيط الاقليمي في المملكة الى حيز الوجود والتنفيذ فنوزع الخدمات والصناعات وحتّى المؤسسات الحكومية ، ويرافق ذلك مزيد من الصلاحيات واللامركزية للحكام الاداريين في المناطق المختلفة سادساً : ان اهم مشكلة تعاني وستعاني منها الاردن على صعيد الخدمات هي المشكلة المائية ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة في حل مشكلة المياه ، ولكن الامر يستدعي سرعة البدء في السياسة المائية للمملكة بحيث تكون الاستفادة اقصى ما يمكن من كل نقطة ماء مطر تسقط من السماء وكل حوض ماء جوفي مخزون داخل الارض ، وكل ماء سيل يسير على سطحها ، اوبالاضافة الى ذلك تبني توجيه المواطنين الى اكتساب عادات جيدة في استخدام المياه دون اسراف ، مع تكييف وسائل صرف المياه من حنفيات ضغط وغيرها بالصورة التي تلائم وضعنا المائي ، لا بالصورة التي صنعت بها لتخدم مجتمعات لا تشكو من قلة المياه كما تشكو . .

جامعة للدعوة واصول الدين في حرم المسجد المسجد الاقصى في القدس لتكون مصدر خير وعطاء بشري وروحي لاهلنا الصامدين لاذكاء روحهم المعنوية باستمرار .

ثالثاً : ننظر لأهمية الانسان المثقف في بلدنا ونظرة هذا البلد الى التعليم وبخاصة الجامعي والفني من نظره استثمار اقتصادي واجتماعي . ونظراً لوجود ما لا يقل عن خمسين ألف طالب جامعي اردني ، يدرسون في خارج الاردن ونظراً لان الجامعات الخليليتين في الاردن لا تستوعبان حالياً اكثر من عشرة آلاف طالباً ولن تستوعبا في المستقبل اكثر من خمسة وعشرين ألف طالب ونظراً لان خريجي المدارس الثانوية خلال عشر سنوات سيصل الى حوالي سبعين ألف طالب سنوياً فأن التفكير في إيجاد جامعة مؤتية في الجنوب الجنوب يفرض نفسه فرضاً في هذه الآونة ، ونظراً لما سمعناه عن تحسّس جلالة الملك بهذا الموضوع ، فأنني اتقدم بأقتراح الى الحكومة ان تلتزم من جلالة الملك تشكيل لجنة ملكية خاصة بجامعة مؤتية على غرار اللجنة الملكية الخاصة بجامعة اليرموك تكون مهمتها التخطيط لهذ الجامعة وتحمل مسؤولية اكمال مباني كلية الشهيد فيصل التي تكون نواة هذه الجامعة التي لن تحتاج الى مزيد مزيد من الابنية في المستقبل المنظور .

رابعاً : انه لمن دواعي الاسف والحجل ممّا ان نلاحظ موجة من التغريب تسود حياتنا وتظهر حتى في لافتات المحلات التجارية والمطاعم كلمات اجنبية في حروف عربية يحتاج الانسان العادي في بلدنا العربي الى ترجمان لما ، انني اهاب بالحكومة ان تعرب هذه اللافتات بلغتنا القومية وضميم امتنا ، كما اهاب بالحكومة ان تدعم

واني اقترح ان تدرس الحكومة بمجلس توحيد جميع الجهات المعنية بالمياه في مؤسسة او وزارة مهمة واحده تكون مسؤوليتها عن المياه متكاملة .

سابعاً : ومع اشارة عدد من الزملاء الى موضوعي غلاء الاسعار وحرية الصحافة فاني اجد نفسي نفسي مضطراً الى تأكيد ما قاله الزملاء بهذا الصدد وبخاصة .

أ - ضرورة اسراع تبني الحكومة لسياسة تحديد الاسعار على جميع السلع وبخاصة المواد التموينية . وليس مجرد الطلب من التاجر ان يضع السعر الذي يراه . وان كانت هذه تعد خطوة أولية ضرورية في هذا السبيل .

ب - واما بالنسبة لحرية الصحافة . فاني اطلب كما طلب الزملاء ان يعاد النظر في المواد القانونية التي اشير اليها بخصوص ايجاد التعديل المناسب في قانون المطبوعات التي تضمن لها حرية التقاضي تماماً واخيراً .

ارجو ان اوجه الاستيضاحات التالية :-

١ - مدى جدوى استمرار وزارة التربة في مشروع الابنية المدرسية المصنعة السلي يكلف يكلف عشرات الملايين بالمقارنة مع الابنية الاسمنتية التقليدية ، علماً بأن المتر المربع يكلف أكثر من مائة دينار اي اقل بكثير من البناء التقليدي والسلي يعمر خمسين سنة اطول بكثير من عمر الابنية المصنعة .

٢ - مدى التقدم في تطبيق خطة وزارة التربة في نهاية الخطة الخمسية بأن يصبح ثلاثين بالمائة من التعليم الثانوي تعليمياً مهنياً .

٣ - مدى التنسيق بين وزارتي التربة والاقواق في عدم قضيع مستقبل طلبه المدارس الثانوية

الشرعية ، والاعتراف بشهادتهم انهم ؛وجب امتحان عام تشرف عليه وزارة التربة .

٤ - مدى امكانية وزارة الاوقاف لتنظيم عملية الحج على غرار الرحلات السياحية الموجهة من نقطة البداية الى نهاية المطاف والعودة مهما كانت التكاليف اذ ان الحج مفروض على المستطيع .

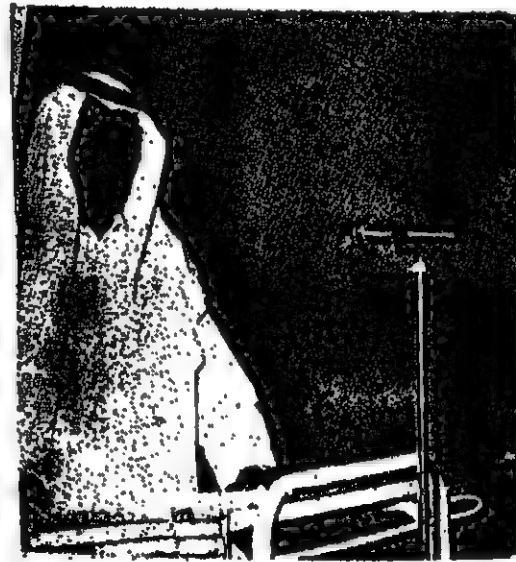
٥ - ما علر وتبرير وزارة السياحة يذل جل اهتمامها بالاثار الرومانية والاثار التي تسبق الحضارة العربية الاسلامية ، وعدم بذل الاهتمام الكافي بالاثار الاسلامية .

والله اسأل ان يرفقنا جميعاً لعمل الخير وخير العمل . وهو سبحانه ولي التوفيق وهو أكرم مسؤول .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

الكلمة الى السيد حماده القواز



السيد حماده القواز

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - حضرات الزملاء والزملاء الاكابر لقد استمع المجلس الكريم ان ييان دولة

الانابيب بعد ولا يوجد لتلك القرى مصادر ثابته للمياه صحيح أن الحكومة الموقرة سعت مشكورة الى المحاولة للتغلب على تلك المشكلة فوضعت بتصرف الحكام الاداريين صهاريج لتأمين القرى بالمياه كما وأنها قامت بحفر بعض البرك لتخزين المياه ولكن نجد تلك الصهاريج غير كافية نهائياً لتأمين منطقة مساحتها الجغرافية واسعة لهذا اقترح على الحكومة زيادة عدد الصهاريج وخاصة في هذا الموسم كحل عاجل وأما الحل الجذري وكما أراه اقترح .

١ - تمديد الانابيب للمناطق التي لم تصلها بعد

٢ - زيادة عدد ساعات الضخ .

٣ - زيادة عدد البرك التي تستعمل لتخزين المياه والاهتمام بالبرك التي حفر سابقاً وأنفق عليها مبالغ كبيرة ولكنها للأسف لم تفي بغايتها وذلك لسرعة تسرب المياه منها وأخص البرك التي أعطيت عملها للمتعهدين .

٤ - حفر آبار ارتوازية للمساعدة على حل المشكلة ولتشجيع المواطنين للاقتداء بعمل الحكومة المشكلة الثانية والتي تعترض المواطنين والتي لا تقل أهميتها بنظري عن المياه الا وهي مشكلة الطرق . صحيح أن وزارة الأشغال قامت بتمديد شبكة من الطرق الفرعية في المنطقة ولكن وبتحفظي على تلك الطرق من ناحية صلاحيتها كطرق لأنها في بعض المناطق اسمية فأقترح حل هذه المشكلة ما يلي :-

١ - مد خلطة اسفلتية على جميع الطرق الفرعية التي انشأت سابقاً .

٢ - مد طرق الى المناطق التي لم تصلها الطرق بعد

٣ - الخدمات الصحية - اقترح بناء مستشفى في منطقة متوسطة ليتمكن أبناء المنطقة من المعالجة

الرئيس الوزراء حول السياسة الداخلية للحكومة كما استمع ان تقارير عدد من السادة الوزراء حول نشاطات وانجازات وزاراتهم فأرى من واجبي أن أقدم بالشكر الى دولة الرئيس وأعضاء وأعضاء الحكومة المحترمين لجهودهم المخلصة أود أن أطرح المشاكل والمواضيع التي هم المواطن في البادية الشمالية الممتدة من بلدة حوشا ، غرباً وحتى بلدة الاجفور شرقاً امام أعضاء الحكومة الموقرة وامام أعضاء المجلس المحترمين لاني تلك المشاكل التي تعترض المواطن في تلك المنطقة من أردننا العزيز راجياً من الجميع النظر اليها بعين الجهد آملاً أن أجد الحل معكم لكي نتيج الى مواطننا العزيز حياة لا نريد أن نقول جيدة ولكن بأقل ما يمكن أن يعيش به الانسان لأن من تلك المشاكل أمور يجب أن ينعدها الانسان لكي يعيش . أهمها الماء - الماء الذي تقتصر اليه كثيرا من الاماكن في تلك المنطقة فنجد ابنها الذي صعبت عليه الحياة وجفت عليه الطبيعة فجعلته يسير على قدميه في كثير من الاحيان لكي يصل الى منطقة يوجد بها ماء لكي يطفي ظمأه ويرجع بقليل منه الى اهله وماشيته وهذا الماء الذي يحصل عليه أنصور بأن كثيرا من الناس لا نريد أن نقول في العالم المتمدن ولكن في الاردن هنا لا يرضى أن يشرب منه لانه غير صالح للشرب .

دولة الرئيس - حضرات الزملاء الاكابر .

من أهم تلك المشاكل وكما ذكرت سابقاً هو الماء حيث أن بعض القرى يصلها الانابيب من مشروع الأرزق ولكن وللأسف كل سنة شهور تصلها الماء مرة واحدة ولأقل من أربع وعشرون ساعة بينما نجد قرى أخرى لم تصلها

هكذا من المأهول

فيه وذلك لبعد مدينة الفرق عن كثير من القرى علماً بأنني لا أنكر بأن وزارة الصحة قامت بمساعي حثيثة للمحاولة لتأمين كافة القرى في المنطقة بعيادات صحية .

٤ - المدارس لا ننكر اهتمام وزارة التربية والتعليم ومنذ زمن بعيد اهتمامها والذي نحمد عليه بموضوع التعليم وبناء المدارس فنجدنا في كل بلدة ومهما صغرت وكل تجمع سكاني تفتح به مدارس ولكن نأمل منها أن تكتمل تلك المساعي لبناء مدرسة ثانوية داخلية حيث لا يخفى على الجميع بأن معظم سكان البادية الشمالية حالتهم المادية لا تساعدهم على متابعة تعليم أبناءهم في المدن فتكون الوزارة في هذه الحالة أتاحت الفرصة لعدد أكبر من الطلاب لمواصلة تعليمهم كما واطلب من الوزارة زيادة عدد البعثات الدراسية لأبناء هذه المنطقة لأن في ذلك مساعده للمواطنين ومساهمة في تطور بلدنا .

٥ - الثروة الحيوانية تعتبر الثروة الحيوانية في الأردن من الدعائم المهمة في الاقتصاد . هناك أبناء مناطق كثيرة يهتمون في تربية الحيوانات حتى أن بعضهم يعتبرها المصدر الوحيد لمعيشته خاصة الأغنام والتي ينظري إذا أحسن تربيتها ستساهم في دفع مستوى الانتاج الحيواني في الأردن . لهذا أقترح ما يلي : -

١ - نظرا لبعد مصادر المياه عن أماكن الرعي في أغلب الحالات نجد أن مربّي المواشي قاموا بشراء سيارات ذات ترخيص غير أردني لعدم قدرتهم على ترخيصها ودفع جمرتها ، نظرا لأحوالهم المادية السيئة بسبب تنامي الجفاف عليهم لهذا أقترح مساعدتهم بوضع حل خاص لمشكلتهم هذه .

٢ - توزيع عليهم الأعلاف شهريا وبأستمرار حيث أن الأعلاف توزع عليهم الآن كل ستة شهور مرة واحدة وهذا حل غير كاف .

موضوع الكهرباء .

جميع القرى في البادية الشمالية إذا أسئلتنا قرى حوشا والزعتري والحالدية لا لا توجد فيها كهرباء وأجد أن الكهرباء أصبحت ضرورية من ضروريات الحياة وأظنكم تشاركوني الرأي ، لقد تناول دولة رئيس الوزراء موضوع الكهرباء وأوعد بأن الأرياف في الأردن ستدار في عام ١٩٨٢ لهذا أقترح ما يلي :

السماح للمجالس البلدية والقروية بشراء مولدات كهرباء من مساعدة الحكومة كحل عاجل الى أن يتم إيصال التيار الكهربائي للتيار الكهربائي الى تلك المنطق .

الزملاء الأكارم هذه بعض من المواضيع التي تهتم المواطن ليس في البادية الشمالية فحسب وإنما أعتقد في كثير من مناطق أردنا العزيز راجياً من الجميع وكل من له علاقة في الأمر مساعدتنا بحل هذه الأمور حل عاجل لنرضي الله ومواطننا وضباطنا ونكون أهلاً لتحمل المسؤولية لنرتقي بأردننا الى مصاف الدولة المتحضرة تحت ظل قائدنا ورائدنا حسينا العظيم شاكرًا للجميع حسن استماعكم واتاحة الفرصة لي للتحدث عن أمور تشغل مواطننا الكريم الذي هو عماد ثروتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

ليفضل سعادة السيد نايف السعد .



بسم الله الرحمن الرحيم
السيد نايف السعد

سيدتي رئيس المجلس ، سيداتي سادتي بادي ذي بدء اتقدم بالشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم الذي اتاح لنا هذا الجلسو الديمقراطي واشكر دولة رئيس الحكومة ومعالي الوزراء على تعاونهم مع المجلس الكريم .

الماء والغلاء .

لا اريد الاسهاب في الحديث عن الماء والغلاء فقد قيل عنهما الكثير والكثير ولكني كنت اتوقع في موضوع الماء ان نعطي الاولوية لاريد والمحافظة لا للعقبة والديسه باعتبار محافظة اريد اقدم في المصيبة اما عن الغلاء فأريد ان اشير الى ان الاردن يعتبر عالمياً ثاني أغلى بلد في العالم بعد اليابان مع فارق الدخل حيث كان هذا الغلاء سبباً في تدهور السياحة وعزوف كثير من الشركات والمؤسسات عن المجيء الى هذا البلد او حتى الاستمرار في

البقاء فيه والجدير ان كثير من الاهالي في اربد والمحافظة صاروا يتناون حاجياتهم اليومية من الخضار والفواكه من درعا وقرها وان الريف الذي هو رافد المدينة اصبح عالة عليها وزاد الحياة فيها تعقيداً فترى ابن القرية يتناون الخبز والبيض والدجاج والبن والبصل من المدينة كل هذا بسبب اهمال الريف والاهتمام بالمدينة وعمان بالذات ، ان مراقبة الاسعار معاقبة مخالفيها تنحصر في التجار الصغار دون الكبار وعلى سبيل المثال تباع البقلة الرجالي في بعض المحلات بعمان بـ (١٢٠) دينار مع ان ثمنها الاصلي الذي تجمركت على اساسه هو (٤٠) ديناراً فاذا استمر الوضع الحياتي على ما هو عليه فان الامر ينزل بالخطر وعلى الحكومة ان تمي ذلك وتعمل على تلافيه .

حرية الصحافة والحرية العامة .

صحافتنا والله الحمد بمستوى المسؤولية وموتوقة محلياً وعلى مستوى المنطقة وقد نجحت الى حد كبير في اعلاء صوت الاردن ورسالة الحسين القومية غير انها لا تصل الى مئات الآلاف من ابنائنا الطلبة ومفتريتنا في اوربا وامريكا وعلى الحكومة ان تعمل على ايصالها لهم بواسطة النوادي والاتحادات التي هي في الغالب مراكز تجمعهم ولقاءاتهم . وان صحافة بهذا المستوى من الصدق والامان في نقل الصورة لبلدية بكل احترام وتقدير والتي ارى وجوب تعديل قانون المطبوعات بما يكفل حريتها والمصلحة العامة . ثم ارجو ان يصار الى تحليل قوانين ضريبة الدخل والمالكين والمستأجرين والقواعد لان هذه القوانين أصبحت لا تنمضي مع واقع الحال اطلاقاً .

جامعة اليرموك .

ان (٩٠٪) او يزيد من جامعات العالم مقام على اقل من (٥٠٠) دونم وان اقامة جامعة اليرموك على (١٢) الف دونم على ابواب الصحراء المحرقة امر مكلف ولا يتمشى مع امكانات الاردن المالية والمالية وان الفارق في تكاليف البناء فقط للموقعين كقيل بأقامة نواة لجامعة متكاملة في الجنوب هذا بالإضافة الى مشاكل السكن والمواصلات والجامعة الاردنية وهي بموقع ايسر واقرب الى عمان مثل حي اذ لزال ابنائنا وبناتنا يشاهدون على الطريق العام بانتظار المواصلات ولم تحل مشاكل السكن بعد ثم ان اقامة جامعة في موقع مؤقت بمنشآت اقيمت وتقام حالياً كلفت وتكلف مئات الالوف من الدنانير امر يدعو الى اعادة الحساب . ارجو ان لا يقال ان الامور غات وانتهى بل لازال في اوله . ان مساحة الارض الحكومية في الموقع المؤقت هي (٨٠٠) دونم وهي كافية ويمكن زيادتها بالاستملاك ثم ان وجود الجامعة في اربد يساعد على ازدهارها وهي بحاجة ماسة الى الازدهار بالإضافة الى انها تخفف من مشكلة السكن والمواصلات ولتالي تخفف من تكاليف ونفقات الدراسة على اولياء السلاب انني اهيب بهذا المجلس الكريم وبهذه لحكومة الجلبيلة وبدولة الرئيس بدران بالذات ان يأخذوا هذا الامر بين الاعتبار واذا لزم الامر اجراء استفتاء على مستوى المعلمين وطلاب . الترجيبي في المملكة لما لهذا الامر من اهمية قموى على كافة المواطنين والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس .

ليفضل السيد ممدوح الصرايرة

السيد ممدوح الصرايرة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعت معكم وكواحد منكم الى بيان دولة رئيس الوزراء وكذلك الى بيانات بعض الوزراء المحترمين . كما استمعت معكم الى كلمات الزملاء الافاضل وقد احبط بالموضوع احاطة جيدة وتبين لي من بيان دولة رئيس الوزراء الذي كان واضحاً وصريحاً ومنصفاً حيث اطلعنا وبكل وضوح على مجريات الامور بصائق وموضوعية ودون مباغاة لما قامت به الحكومة . فله الشكر الخالص على وضوحه وتواضعه بالنسبة لما قدم من انجازات بالتعاون مع وزرائه المتعاونين .

الا انني أكانت بعض الامور التي لابد من ان اتعرض لها مبدئياً نصحي ومشورتي في معالجتها وهي :

١ - وزارة الاعلام .

لاشك ان وسائل الاعلام في كل بلد اما ان تكون وسائل خير تتقف النشئ وتمده بمعطيات تراه وتوجهه الوجهة الصحيحة المؤثرة وتعمل على تفاعله مع المجتمع وتربطه بماضيه وارضه وتدفعه الى التقدم وتجعل تطلعاته الى الغد الخير المرجو . . . واما بقصد اوبغير قصد تلسم له السم في العمل للعمل على تدميره وتدمير مجتمعه وهذا الشأن وسائل الاعلام العدو والاجنبية الغازية فأرى انه لابد لوسائل الاعلام من ان تكون حلوة جداً حتى لا تنقل خبراً او صورة او مسلسل ينقل من خلاله العدو ولا اقصد العدو العسكري فحسب وانما العدو الفكري لان التغلغل الفكري للقوض هو اخطر من الجندي المحتل اذ ان الجندي لابد وان يخرج يوماً اما الفكري فقلنا ان

يخرج . ومن هنا فطن الاعداء لهذه الوسيلة فدسوا الخبر الكاذب والصورة الفاضحة والمسلسل الاجرامي فيجب على صحافتنا النيرة وهي واعية على كل حال ان تكون بالمرصاد ولتثل هذه الامور .

ومن هنا ارى ان تكون الصحافة الشريفة مطلقة اليد في معالجة ما ترى من أمور حرة فيما تكذب وتقول بعيدة عن القرض والموى الشخصي وانما ارفع صحافتنا عن ذلك بحسن النية والرفق والتوجيه السليم الواعي الصادق ارى اننا نتعاون جميعاً في سبيل خدمة هذا المجتمع .

٢ - اما اذا رأيت السلطة غير ذلك فاني ارى ان يكون القضاء هو الفصل في هذا الامر ولا ضير في ذلك اذا ان القضاء هو السلطة الثالثة في هذا البلد . اما الصورة والخبر الذي يراه ويسمعه المواطن من التلفز والاذاعة فأرى ان يكون حترماً جداً ان الانسان عندما يسمع قد ينسى اولا يتبه بينما عندما يسمع ويرى فانه لا ينسى الا بصعوبة ومن هنا ارى ان شبانا والجيل الصاعد يتأثرون تأثراً كبيراً بما يشاهدونه ولا بالغ ان قلت انه يحاول ان يقلده ويطبقه ولذلك ارى ان يتم باعداد الانسان الذي هو عدة هذا البلد ومصدر نمائه الحقيقي وتعميق انتمائه لثقافته ودينه واخلاقه وان لا يطفئ جانب المادة على الروح ولا نريد جيلاً افرزته مدرسة بريتنا ومسلسلات غراميات نابليون وزوجات هنري الثامن ولذلك فاني ارى ان تتعاون وزارة الاعلام مع اجهزتها في سبيل اخراج مسلسلات نظيفة طاهرة لاتعلم الجريمة والقسوق بل تدعو الى الفضيلة والرجولة الحقة ، وان ما طلبته من الصحافة والتلفاز اطلبه ومن الاذاعة ووكالة الانباء ، كما انني ارى انه قد حان الوقت لانشاء مجلس اعلا للاعلام من الوزارة والاجهزة المختصة بوزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة

والشباب ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والجامعات وبالإضافة الى وزارة الاعلام وعطفاً على ما تحدثت عنه عن وزارة الاعلام من حيث اتساع صدر السلطة للخبر والصورة والمليق ومطابقي بالاحتكام الى القضاء فاني اركز على ان يبق القضاء مستقلاً شكلاً وموضوعاً ولا بد من ممارسة الفعلية والاستقلال القضاء وان لا يكون اي سلطان قد يؤثر على ضمير القاضي وهو يمارس حقه في القضاء وانني ارى ان يكون تعيين القضاء من اختصاص لجنة من قضاة التمييز ودون سابق تنسيب من وزير العدل كما هو الحال وكما هو وارد في قانون استقلال القضاء المعمول به حالياً ولاشك انه عندما يتم تعيين القاضي من قبل لجنة مكونة من سبعة قضاة من محكمة التمييز افضل بكثير من ان ينسب او يعين القاضي من قبل الرئيس .

ولنا فاني ارى ان يصاد النظر في قانون استقلال القضاء ، كما انني ارى تقوية جهاز التفتيش ووزارة العدل ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعطائه الصلاحيات اللازمة للقيام بواجبه خير قيام .

٣ - تعرضت لوزارة الاعلام من حيث توجيه الجليل بوسائلها وتعرضت لجهاز العدل والقضاء في سبيل حصول المواطن على محاكمة عادلة من قضاة مستقلين وانني اتعرض الان لوزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والشباب ، في سبيل مصلحة الجليل وتربيته وتعليمه وتنشيقه الذي هو عدة المستقبل فأرى التركيز على حسن اختيار المناهج وحسن التوجيه وان لا تقضي ولا تنوب مع الاخرى فلا بد من التركيز على اصالة ثقافتنا وحضارتنا وديننا حيث بذلك نكون منسجمين مع افستنا ومع ديننا وتقاليدنا وديتورنا حيث يجب ان ننسجم مع ذلك كله لا ان

هكذا من الأدب

يكون نص الدستور شي والممارسة الفعلية شي آخر. واني اشكر من الاعماق صاحب فكرة انشاء كلية الشهيد فيصل رحمه الله فاني ارى ان تكون نواة لجامعة في الجنوب واطالب الحكومة الرشيدة بتشكيل لجنة عليا على غرار لجنة جامعة جامعة اليرموك وارجو ان يتحقق ذلك قريباً.

اما شؤون الزراعة والمزارعين والاسعار والتسويق ورفع مستوى القرية وتحسين الطرق القرى والزراعة وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي وزيادة الخدمات الصحية والبريدية وحماية الصناعة والمستهلك وتقديم الخدمات لضرورة كالامان الى المناطق الاسكانية في عذان وغيرها فهي امور كلنا نهتم بها ونرجو تحقيقها في حدود الامكانيات المتاحة لما في ذلك من نفع المواطن لهذا البلد الخير الذي يؤمن بان الدولة تحافظ عليه وترعاه وهي ان شاء الله كذلك.

واسأل الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه رضاه في ظل قائد المسيرة وحاميها الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(١٥)

دولة رئيس المجلس
الكلمة للسيد وليد عصفور .

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين .

لا يسعني في مستهل كلمتي الا ان اضم صوتي الى كلمات السادة الاعضاء الذين اكبروا لدولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء جهدهم الموفق في عرض المبادئ السيسية ، ثم البرامج والأعمال التنموية تكميلاً لصورة النهج الذي تعتمده حكومة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم على الصلدين الخارجي والداخلي والذي

يستهدف نهضة بلدنا وخدمته في اطار وحدته القومية ، ومتطلبات النظام والاستقرار والمساواة ولقد تناول السادة الاعضاء مختلف نواحي الحياة الداخلية من اجتماعية وتعليمية واقتصادية وسياسية ، وسائر النواحي التي عرضها السادة الوزراء في مجال مسؤولياتهم ، واختصاص وزاراتهم .

ولا يسعني الا ان ارحب بكل ما تضمنته البيانات الوزارية .. متمنياً لحكومتنا التوفيق في سبيل ذلك وبالنسبة للمطالب التي جرى عرضها على الحكومة . حتى ما كان منها من قبيل الشكاوي فأنني لاجد فيها دلالة ساطعة على الطموح للوصول الى الافضل في خدمة المواطنين والوطن وليس في هذه الشكاوي ما ينتقص من جهد الحكومة ذلك لأنها تعبر عن المشاعر والمطالب التي يتحسّن بها المواطن ، الذي من حقه مناقشتها في هذا المجلس بحكم حرية الكلمة وبحكم ان الأصل هو الحوار الموضوعي الذي نستلهمه من الشعار الكريم « وامرهم شورى بينهم » .

وان شكاوي المواطنين كثيرة ومتنوعة. وأتحمل شخصياً نصيباً من مجاباتها سواء بسبب تشرفي بعضوية مجلس أمانة العاصمة اورثاسة غرفة الصناعة . واذا كانت هذه الشكاوي لادلة على حرية التعبير ، فلا ان شك الاجتهاد في معالجتها قدر الطاقة واجب مقدس لأنه سر الخدمة العامة ، وشرف العمل في الحقل العام . ولهذا الشكاوي اسباب مختلفة لكنه بوسعنا حصرها في ثلاث نواحي .

- ١ - الأوضاع السائدة في الريف الأردني .
- ٢ - متطلبات تنمية الاقتصاد الأردني .
- ٣ - مشاكل الكاثر السكاني في العاصمة .

في التموين ، او النقل او حتى ارتفاع في الاسعار . ومن هنا كان لا بد من دراسة اقتصادية اجتماعية عاجلة لموضوع التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي ، وارى نفسي مضطراً لاغتنام هذه المناسبة لاناشد حكومتنا الموقرة زيادة مساعداتها لأمانة العاصمة التي تتحمل اعباء ثقيلة في المحافظة على الصحة العامة والنظافة العامة وازالة المكاهر التي تسبب الوبئة ، كما وتتحمل اعباء ثقيلة اخرى لخدمة المواطنين في المناطق التي تفتقر الى الخدمات الاساسية وفي يقيني ان دولة رئيس الوزراء على علم بذلك وانه يعطف على المسؤوليات التي تجاهاها الامانة بما سيمكنها من اداء المزيد من الخدمات الاساسية .

اما من ناحية التنمية الاقتصادية فلا شك ان الرافد الاكبر للازدهار والاستقرار هو الدخل القومي وشمول توزيعه ، ولقد اخترنا لتنمية هذا الدخل الاقتصاد الحر والاستثمار الطوعي والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، مع ايلاء التطور الاجتماعي حقه من العناية والاهتمام، ولهذا كان لا بد من التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وقد اثبتت تجربتنا في ممارسة الاقتصاد الحر - والاقتصاد المنهجي حيث تسهم الحكومة في المشروعات الكبيرة - اثبتت هذه التجربة ملائمتها لوضعنا واهدافنا . كما واثبتت نجاحها وحيويتها في دفع عجلة الازدهار . واسارع للقول بأن الوجدان في ممارسة الاقتصاد الحر يأبى الاستغلال والفساد وجميع نزعات التحكم والسيطرة وغيرها من المظاهر التي تتنافى مع الصالح العام ، والقطاع الخاص يشاطر القطاع العام جهده في مكافحة هذه المظاهر .

ومن المسلم به ان الأوضاع العامة في الريف الأردني تستلزم تنمية عاجلة لمكافحة التخلف الذي يرين على القرى فهذا التخلف هو الذي يدفع بنا جميعاً الى الورا ، لأنه يزيد من الهجرة الى المدن حيث تضيق الخدمات - من ماء وكهرباء وسكن ومدارس وغيرها عن مجابهة المتطلبات وحيث تكثر الشكاوي من من كل شي ، واذن لا بد لهذه المشكلة من معالجة جذرية في نطاق خطة تنمية منفصلة لتنمية الريف الأردني تكون في بعض اجزائها قسماً متمماً لأية خطة تنمية عزمة واساسية وفي بعض اجزائها خاصة بالريف وحده وبهذا نتعرف على البرامج الواجب تطبيقها ، وعلى المراحل الزمنية ومصادر التمويل والخبرة وغيرها عن الأمور . ونضمن التقدم لريفنا العزيز ومن ناحية الكاثر السكاني في العاصمة ، فالعاصمة قد دخلت او كادت تدخل المليون الثاني في تعداد السكان وقد ازدادت استقطاباً بالهجرة من الريف وأيضاً معاناة من صعوبة الخدمات والاسعار والسكن وغيرها ولهذا لا بد من الاسراع في انشاء المناطق الصناعية ومنح الحوافز السخية لكل من ينشئ مشروعاً استثمارياً في القرى او المدن الصغرى .

واذا اقترن دعم تنمية الريف وتنمية المدن الصغيرة بالحوافز السخية فان ذلك سيساعد على تخفيف ضغوط الهجرة وبالتالي الضغوط المتزايدة الصغيرة بالحوافز السخية فان ذلك سيساعد على تخفيف ضغوط الهجرة وبالتالي الضغوط المتزايدة على الخدمات ، ويكفي العاصمة عبثاً ان سكانها يزدادون زيادة طبيعية لا تقل عن ثلاثين الى اربعين الف نسمة في السنة قابلة للزيادة وانها تستقبل الالف من الزوار والسياح ، ولا عجب عندئذ اذا وقعت ازمة في الخدمات ، او صعوبات

والحقيقة ان الاقتصاد الاردني مطالب ببناء مجتمع الانتاج وازيادة الدخل من قطاعات الانتاج على الدخل من قطاع الخدمات ومعروف لديكم ان الوضع الحالي كما تعلمون وضع معكوس فالدخل من الخدمات يبلر حوالي ٦٥٪ هذه مسؤولية كبيرة يستحسن بها القطاع الخاص في نطاق حرية العمل الاقتصادي .

على انه من طبيعة مثل هذا الوضع المعكوس انه يولد دورات تجارية ضيقة المدى تتميز بالارتفاع والانخفاض المتسارع مما يخلخل التوازن بين العرض والطلب ويؤثر على حركة الاسعار وبالتالي بسبب الشاوي التي تطرح بين الفينة والاخرى . وهناك عوامل اقتصادية داخلية وخارجية تتفاعل في اواسطنا ، وكل ما نرجوه باسم القطاع الخاص هو الصبر والمساعدة لكي نمجلى في بناء مجتمع الانتاج ونتخلص او نقتل من اثر التفاعلات الخارجية .

ومن مسؤوليات الاقتصاد الاردني ايضا تعديل الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات ، وخلق فرص العمل للاستخدام الدائم وتوسيع وعاء الاستثمار وبناء اقتصاد ذاتي التوليد والنشاط . فهذه وغيرها مسؤوليات ضخمة يتحمل القطاع الخاص نصيباً كبيراً منها .

واطرح السؤال : ماهي طريق الحل واسلوب المعالجة ؟ لقد رسمت خطة التنمية الخمسية النهج العام للعمل وهو نهج سليم قويم ولكننا لانجد الطريق سهلة كما ترون . واذا قصر حديثي هنا على الناحية الصناعية ، اسمحوا لي ان اغتم هذه المناسبة لاطمئن السادة الاعضاء الذين اشاروا في احاديثهم الى الانتاج الصناعي الاردني انه انتاج متطور وانه يتقبل المواصفات القياسية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بما سيؤدي قريباً الى منح الصناعة التي تطبق

للمواصفات القياسية علامة الجودة ، وفي ذلك فصل الخطاب .

ولنذكر ايضا ان صناعتنا الاردنية رغم تعرضها لضغوط شديدة بسبب هجرة الايدي العاملة وضيق قدرتها على مجاراة الاجور والرواتب السائدة في البلاد المنتجة للبترول تنتج وتصدر وتسهم في الانتاج المحلي الاجمالي بمبلغ ستين مليون دينار في السنة او مايزيد على انتاج الزراعة ونحقق هذا الانجاز رغم ارتفاع الاجور . وعلى من يطالب بتجميد الاسعار ان يطالب بربط الاجور والاسعار معاً في سياسة موحدة ، وبدون ذلك سيبقى الوضع مثقلاً بالاجتهادات ، والتخمينات .

وعلينا ان نذكر ان صناعتنا صناعة ناشئة تتعامل مع سوق صغيرة ومع هذا فان الكثير من منتجاتنا يدخل الاسواق العربية لكن هذه المنتجات نفسها ما تزال تدق ابواب الدوائر الرسمية تحاول اقناعها واقناع سائر اجهزة الدولة ومؤسساتها الاستهلاكية بأنها منتجات صالحة وان الضرورة تقتضي حصر مشتريات الحكومة بالسلع الصناعية التي يجري انتاجها محلياً وتوصية المصانع المحلية على انتاج تلك السلع التي يجري استيرادها من الخارج بكميات كبيرة . ولقد سرنا فعلاً ان يقوم معالي وزير المالية بالاشتراط على احد متعهدي الاشغال بشراء بعض احتياجاته من المصنوعات الاردنية المحلية وهو اجزاء نرحب به ونرجو تطويره الى قرار شامل لمختلف المشروعات والمشتريات الاردنية .

ان سوقنا كما قلت سوق صغيرة والملاحظ اننا نريدها ضيقاً عن طريق الاستيراد المماثل حتى لمؤسساتنا الرسمية التي تعلن تشجيعها للصناعة .

هذا وان الخطوات الخاصة بانشاء المدن الصناعية ما تزال خطوات بطيئة كما وان تنظيم المناطق الصناعية في المدن وخارجها ما يزال بطيئاً يعيق المستثمرين الذين يحصلون على موافقات لانشاء صناعات جديدة .

واسمحوا لي ان اذكر بأن صناعتنا تتعرض للاستيراد الاغراقي من الدول التي تعمل تحت لواء الاقتصاد المركزي وان حكومتنا على علم بهذا الامر الواقع ونحن نطالبها باتخاذ الاجراءات التي تصون انتاجنا من المنافسة غير المتكافئة .

هذا وما تزال مشكلة المواتف تشكل عبة كاداه امام الصناعة ورجال الاعمال بصورة عامة ولقد طالبنا وما تزال بتسريع الاجراءات لمنح المصانع خطوطاً هاتفية وخاصة من اجل السلامة العامة ولطلب النجدة عند وقوع الحوادث والحرائق . ولقد وقع منها ما وقع مسبباً خسائر فادحة وهائجة نجد ان الدائرة قد رفعت نفقات تركيب المواتف عدة مرات وارجو ان نطرح هذا الموضوع للمناقشة في مناسبة قادمة لكي نتأكد من البررات التي ادت الى الارتفاع الكبير في الرسوم فالحكومة اذ هي مسؤولة عن مراقبة الاسعار عموماً مطالبة بأزترقب اسعار خدماتها للتأكد من عدالة هذه الاسعار .

واسمحوا لي ان اشير الى قضية الملحقين التجاريين فاذا كان الهدف هو زيادة التصدير وفتح الاسواق الخارجية فما هي المهمة التي يقوم بها هؤلاء الملحقون ؟ واتساءل هل تعرفوا على الصناعة الاردنية ومنتجاتها ؟ هل اتصلوا بالمستوردين لاقناعهم باستيراد المنتجات الاردنية ؟ الى غير ذلك من الاسئلة . واعتقد انهم بحاجة الى برامج تدريبية يتعاون فيها القطاع العام والخاص وبعبكس ذلك تبقى الفائدة من تعيينهم محدودة وغير ملية للهدف منها .

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فكثيراً يقال ويلدع بأن التحول الى مجتمع الانتاج يقتضي التضييق على قطاع الخدمات ، وليس هذا الامر المقبول ، ذلك لان الهدف هو تنمية القطاعين معاً مع زيادة خاصة في التركيز على قطاع الانتاج ولقد نما قطاع الخدمات بمؤسساته الكثيرة من مؤسسات بنوك وأمين ونقل وفنادق وسياسة بما يكسب الاردن مكانة عالية في الاساط الاقتصادية العربية والاجنبية ولنا معبر كبير نحو اغناء قطاع الخدمات وهو مدينة العقبة ، التي تنمو كرفاً تجاري ومرتادسياسي ، والى منطقة تجارية مأمونة . ونحن نرجو من حكومتنا الموقرة مزيداً من الاهتمام بتطوير هذه المدينة بأكمال مشاريع الماء والكهرباء ووسائل المواصلات وحتى منح تسهيلات وحوافز خاصة لمنشئ المرافق الاقتصادية في هذه المدينة ، وفي يقيني ان الوقت ملائم لانشاء حوض لاصلاح السفن لخدمة السفن العاملة في البحر الاحمر او المارة منه .

هذه بعض النواحي التي رأيت ضرورة للاشارة اليها وانني لائق بأن استمرار التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص سيزيد من منجزاتنا بما يحقق أهدافنا في حقل الأعمال الداخلية وارجو مجلسكم الكريم ان يوصي الحكومة بما يلي : -

١ - وضع نظام محدد لمشتريات الدولة من المنتجات الصناعية المحلية مع الالتزام بالتطبيق ما دام الانتاج جيداً والتوريد حاصلاً والسعر معتدلاً .

٢ - وضع خطة متميزة للتنمية وانهاش الريف الاردني تكون متكاملة العناصر وقابلة للتطبيق على مراحل زمنية ، وذات صلة بخطة التنمية العامة

٣ - إعادة النظر في أجور ونفقات ورسوم المواتف الجديدة وحث المؤسسة المختصة على مضاعفة نشاطها لانجاز مشروعات المواصلات المختلفة .

هكذا من المأهول

٤ - النظر في وضع الاجراءات المناسبة لحماية انتاجها المحلي من المستوردات ذات اذسعارا اغراقية.

٥ - اعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار بأكمل عام وخاصة بما يضمن تقديم تسهيلات وحوافز سخية لانشاء الصناعات في المناطق الريفية والمدن الصغيرة .

٦ - دعوة الحكومة للاسراع في انشاء المدن الصناعية وتحديد المناطق الصناعية في المدن وقارجها دعوة حكومتنا الموقرة لدراسة الاوضاع الخاصة ببعض الصناعات الكبيرة التي تواجه صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتها بسبب المنافسة الخارجية ، وبسبب ضآلة الحماية على منتجاتها وتقييم هذه الصناعات عدداً كبيراً من المساهمين وتشكل ركيزة هامة في البناء الاقتصادي العام . واذا كنت لا تذكر الاسماء بالتحديد فلاني اعلم بأن الحكومة قد تسلمت هذه الشركات ايضاحات وافية عن المشاكل التي تواجهها في الوقت الحاضر .

وارجو محاسنكم الكريم ان يوصي الحكومة بتخفيض نسبة ضريبة الدخل على ارباح الشركات المساهمة التي تبلغ ٤٥٪ بالمائة من الارباح الصافية وهي نسبة عالية حيث انها خفضت حصة المساهم في ارباح الشركات الى ٥٥٪ بالمائة بعد ان كانت هذه الحصة حوالي ٦٨٪ ومن أهداف هذه التوصية

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

تعريف

- ١ - امد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم شبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجدادي ومنظما الضبط السيدان نذير عطيات ونصري الشميلة .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتوزيعه في المطبعة : منظم الضبط السيد نصري الشميلة ومأمور الجلة السيد غسان النجدادي .

تشجيع انشاء الشركات المساهمة وتشجيع الشركات العادية على التحول الى شركات مساهمة وبما ان ميزانيات هذه الشركات تخضع بنكس القانون للتدقيق والنشر فان التكليف الضريبي سيكون معلوماً وواضحاً وفي الوقت نفسه ميسراً لدفع الاستحقاق اللازم وهذا عدا عن تشجيع انشاء الشركات المساهمة كما ذكرت ، اذ تعتبر الركيزة الكبرى للنشاط الاقتصادي والمجال الاوسع للاستثمار .

دولة الرئيس السادة الاعضاء

اشكركم على تفضلكم بالاستماع الى الملاحظات التي ذكرت راجياً التوفيق في مساعينا المشتركة لخدمة بلدنا واعزاز مكانته ونهضته في ظل قائده العظيم جلالة الملك الحسين المعظم . والله الموفق .

٤ - تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس

في ختام نقاش المجلس الكريم لبيان دولة الرئيس واصحاب المعالي والوزراء فاني أعلن ان تكون جلسة يوم الاثنين القادمة في الساعة العاشرة للاستماع لبيان الحسومة وردها على جميع ما اثير في هذا الحوار البناء الايجابي . كما اعلن للمجلس الكريم ان اللقاء الذي كان مقرراً في الساعة السادسة بقصر الثقافة مساء اليوم قد تأجل الى إشعار آخر .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

الوقائع

كلمة السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

اوافق الزميلين السيد وصفي ميرزا فيما اتفاره بموضوع الغلاء والسيد جودت السبول بموضوع اعادة النظر في القوانين التي تنص فيها على عدم جواز الطعن في القرارات الادارية .

واضيف فيما يتعلق بموضوع الغلاء انه ما شك فيه ان هناك موجة غلاء عامة عالمية ومع العلم بأن ذوي الدخل الثابت هم الذين يقاسون بالضرورة اكثر من غيرهم من حدة موجة الغلاء . الا ان الموظفين ليسوا بالفئة الوحيدة التي تقاسي فهناك المتقاعدون الذين افنوا زهرة عمرهم في الوظيفة ويتقاضون رواتب تقاعدية على اساس الرواتب القديمة ان تقاعد هذه الفئة كان يعني الى حد ما وبالكفاف معيشتهم اما الان فان تقاعدهم لا يعني شيْ فهل فكرت الحكومة بمعالجة حالتهم .

كذلك هناك فئة اخرى ذات الدخل المتدني من المزارعين وغيرهم فما هو العلاج الذي تفكر به الحكومة بالنسبة اليهم . قال لنا دولة رئيس الوزراء ان الحكومة بوسائل تطوير سياسة الاجور وربطها بتكاليف المعيشة وان هذا ربما كان علاجاً لحالة العمال والموظفين ولكنها لاتعالج حالة المتقاعدين واصحاب الدخل المتدني الآخرين .

كذلك قال دولة الرئيس ان الحكومة بسبيل قيامها بسياسة تسعيرة ثابتة تبقى حرية المنافسة الا انني اصارحكم القول لم افهم افهم معنى هذه العبارة وارجو زيادة الافصاح عنها . اما المسألة الاخرى التي ارجب في بسطها هي ان الدستور كفل الاستقلال القضاء ونظم قانون تشكيل المحاكم صلاحيات المختلفة الا الا اننا نلاحظ ان بعض الصلاحيات المحاكم النظامية تسلب منها وقد احيل في الالوة الاخرى صلاحيات المحاكم النظامية فيما يتعلق بعدد كبير من انواع الجرائم الى المحاكم العرفية واحيل صلاحيات المحاكم فيما يتعلق بتقدير تعويض عن بدل الاستملاكات للجان والنسبة للامرين وقع اعتقادي بأنهما مخالفين للدستور اذا ان المحاكم العرفية وضعت بمعالجة الجرائم الخطيرة التي لها اساس بأمن الدولة الداخلي والخارجي . وسلامتها غير ان ان الجرائم التي احيل امر النظر فيها للمحاكم العرفية مؤخر في ليست من هذا القبيل . وبالنسبة لتقدير التعويض فهو من صلاحية المحاكم لا غيرها غير ان عدم وجود صلاحية للمحاكم لتقرير عدم دستورية القوانين وعدم وجود المجلس العالي لتقرير دستورية القوانين فلا يوجد من يعالج مثل هذا الامر فهلا فكرت الحكومة بأعادة النظر في هذه الامور .

هذا من الشاغل